الجمهـــوريـــة الجزائـــريـــة الديـــمقـــراطيـــة الشعبـيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلجاج بوشعيب –عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

بعنوان

سياسة تخفيض الواردات

وتأثيرها على القدرة الشرائية للمواطن

من إعداد وتقديم:

-سعداوي ايمن محي الدين.

-سليمان عتصمان زكرياء.

- تحت إشراف:

-د. بوعلي عبد القادر .

أعضاء لجنة المناقشة :

- د.عيدوني حليمة..... رئيسا

- د.جديدن بلحسن..... ممتحنا

2023-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــــــــداء

أخيرا بعد سنوات في العالم الجامعي ها أنا اليوم أحقق حلما من أحلام حياتي
و أهدي تخرجي لعائلتي و إلى نبع الحنان و القلب النابض لي و حياتي إلى أمي الغالية
و إلى سندي و صديقي و قرة عيني أبي العزيز و إلى أصدقائي و الذين ساندوني و لكن من ساهم في وصولي لهذا المستوى

سعداوي أيمن محي الدين

الحمد لله رب العالمين والصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين, أما بعد:
فإني أشكر الله على توفيقه لإتمام الدراسة وهذا العمل وأدعو برحمته الواسعة أن يرحم *"أمي الغالية"* التي ودعتني ولم تشارك معي فرحتي ويرحم جميع أموات المسلمين والحمد الله على قضائه وقدره.وأشكر أبي تاج رأسي وإخوتي وأخواتي وجميع أصدقائي والى كل الذين ساندوني .

سليمان عتصمان زكرياء

كلمة شكر

عملا بقول رسول الله صل الله عليه وسلم

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

نتقدم بجزيل شكرنا وفائق امتناننا لكل أولئك الذين ساندونا و في مقدمتهم

أستاذنا الفاضل المشرف الأستاذ "بوعلي عبد القادر" الذي مد لنا يد المساعدة

في هذه الفترة كما هي عادته مع كل الطلبة عامة, كان لا يبخر جهدا في مساعدتنا دون كلل أو ملل و كان يحفزنا على البحث و منا له كل التقدير و الاحترام انعم الله عليه بالصحة و العافية مع تمنياتنا له بالتوفيق في الحياة المهنية و الشخصية و كذلك اشكر زميلتي الطالبة المحترمة

" بوشيخي بشرى" على مرافقتي بالمساندة طيلة فترة بحثي.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة.

فهرس الأشكال و الجداول.

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1	دالة الواردات بالنسبة لدخل
الشكل رقم 2	الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار
الشكل رقم 3	منحنى بياني يمثل تطور التضخم في الجزائر 1990__2021
الشكل رقم 4	منحنى بياني يمثل تطور الواردات في الجزائر1990__2021

قائمة الجداول

جدول رقم 1	النظريات الكلاسيكية
جدول رقم 2	النظريات النيوكلاسيكية

تمهيد

الهدف هذه الدراسة الى تحديد التغيرات الاقتصادية التي تؤثر في تغيرات التضخم في الجزائر في فترة ممتدة من بين (1990-2021) من خلال الاستعانة ببعض التغيرات كالصادرات والواردات إسنادا على النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي في الجزائر وقصد التقييم الجيد خرجت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

أن الواردات السائدة في الجزائر تؤثر على التضخم

الكلمات المفتاحية: التضخم،الواردات،اختبارالاستجرارية، تكامل السلاسل.

The aim of this study is to determine the economic changes that affect inflation changes in Algeria over an extended period between (1990-2021) through the use of some changes such as exports and imports based on economic theory and the economic reality in Algeria and for the purpose of good evaluation. The study came out with a set of results. The most important of which is: that the roses prevailing in Algeria affect inflation

Keywords: inflation, fluctuations, stability test, time series integration.

فهرس المحتوى

الإهـــداء.

كلمـة شكر.

فهرس الجداول والأشكال.

تمهيـــد.

فهرس المحتوى.

الإطار العام للدراسة.

الفصل الأول: سياسة إحلال الواردات كآلية لتقليل الواردات

تمهيـــد.....7

المبحث الأول: سياسة إحلال الواردات كآلية لتقليل الواردات.....8

المطلب الأول: الإطار النظري للواردات.....8

المطلب الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.....16

المطلب الثالث: العلاقة النظرية لأثر الواردات على التضخم.....20

المبحث الثاني: ماهية سياسة إحلال الواردات 22

المطلب الأول: ماهية سياسة إحلال الواردات.....22

المطلب الثاني: عوامل نجاح تطبيق سياسة إحلال الواردات.....26

المطلب الثالث: المشاكل والعيوب التي تواجه استراتيجية إحلال الواردات.....29

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول التي نجحت في سياسة إحلال الواردات.....30

خاتمة الفصل.....39

الفصل الثاني:واقع التضخم و الواردات في الجزائر دراسة قياسية و تحليلية(1990-2022)

تمهيـــد.....41

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي.....42

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي وأهميته.....42

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي.....43

المطلب الثالث: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.....44

المبحث الثاني : دراسة تحليلية للواردات والتضخم. 46

المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور الواردات.....46

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتغير معدلات التضخم.....47

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير الواردات على التضخم.....49

المطلب الأول : تقديم متغيرات النموذج.....49

المطلب الثاني : دراسة استقرارية السلاسل.....51

المطلب الثالث: دراسة التكامل المشترك.....54

ملخص الفصل.....58

الخاتمة.....59

قائمة المراجع.....60

الإطار العام للدراسة

مقدمة

ان اعتماد معظم البلدان النامية ومن بينها الجزائر،شبه المطلق على الواردات الأجنبية كمصدر أساسي للحصول على مستلزمات الإنتاج لمعظم أنشطتها الاقتصادية، يفرض عليها وضعا خطيرا يجعلها عرضة للتبعية الأجنبية إن لم تتخذ إجراءات لحماية نشاطها الاقتصادي المحلي من أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي، واستيراد التضخم.

الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى مسايرة التقدّم ومواكبة التطور الاقتصادي الذي يعرفه العالم، فبعد الاستقلال وجدت نفسها مضطرة لتحسين سياستها الاقتصادية، وذلك بانتهاجها في بداية الأمر سياسة الاقتصاد الموجه، حيث حددت القيادات السياسية آنذاك استراتيجيات تهدف إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، نظرا للآثار التي خلفها المستعمر، وبمرور الزمن أثبتت هذه السياسات فشلها بظهور اختلالات في الاقتصاد الوطني، هذا ما أدى بالجزائر في الآونة الأخيرة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في اقتصاد السوق، والذي من خلاله يتم تحرير الاقتصاد الوطني من كل السياسات الموجهة السابقة، وفتح الأبواب أمام القطاع الخاص للاستثمار.

يشكل جانب الواردات من السلع والخدمات في التجارة الخارجية جزءا هاما للاقتصاد الوطني لأي بلد، حيث يحصل من خلاله على السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها كما أن الواردات تساهم أيضا في مكونات الناتج الداخلي الخام فهي تحسّن المستوى المعيشي للأفراد من خلال إنفاقهم على السلع المستوردة من جهة، ومن جهة أخرى من شأنها أن ترفع مستوى الاستثمار المحلي وزيادة القدرة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية من خلال السلع الرأسمالية الأجنبية .

إن الاقتصاد الجزائري يعاني منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا من تبعية مفرطة لقطاع المحروقات وبالتالي أصبح المصدر رئيسي المدر للاحتياطات الصرف الأجنبية وتراكمها، بحكم أنه يستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات. بالإضافة إلى التطور الكبير في حجم الواردات خاصة مع انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية، وتم تمويل هذه الزيادة المطردة في الواردات عن طريق السحب من أرصدة احتياطات الصرف لتسوية المدفوعات الخارجية.

و ابتداء من نهاية عام 2014 شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية، انخفاضات حادة بلغت ذروتها عام 2020 بمتوسط 38 دولار للبرميل، نتج عن ذلك تدهورا في المداخيل المتأتية اغلبها من صادرات المحروقات، وهو نفس الوضع الذي عاشته الجزائر عام 1986، أثر ذلك على القدرات المالية للدولة واختلال التوازنات الاقتصادية الكلية، وهو ما أدى إلى السعي نحو تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إيجاد مداخيل أخرى عن طريق زيادة وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات والتقليل من العجز في الميزان التجاري بالاعتماد على عدة سياسات تحفيزية أهمها كبح حجم الواردات المتزايدة على حساب الصادرات للحد من استنزاف المزيد من النقد الاجنبي، عبر فرض جملة من الإجراءات الجديدة على عمليات الاستيراد بهدف مواجهة الأزمة المالية والتآكل السريع لاحتياطي البلاد من العملة الصعبة.

عندما نتحدث عن "خفض الواردات"، نعني تقليص حجم السلع والخدمات التي يتم استيرادها من الخارج. يمكن أن تتبنى الدول سياسات خفض الواردات لأسباب مختلفة، مثل تحسين الميزان التجاري،

وتعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وتعزيز الصناعات المحلية. ولكن يجب مراعاة أن خفض الواردات يجب أن يتم بشكل مناسب ومتوازن، لكي لا يتسبب في آثار سلبية على الاقتصاد المحلي.

1. إشكالية البحث :

مما سبق، يمكننا عرض المشكلة في التساؤل الجوهري التالي :

■ما هو أثر سياسة احلال الواردات على القدرة الشرائية للمواطن؟

تحث الإشكالية الرئيسية تندرج أسئلة فرعية تتمثل في :

•ماذا يقصد بسياسات الإحلال الواردات؟

•هل لسياسة تجارة الخارجية تأثير للقدرة الشرائية ؟

•ما هو أثر واردات على النمو الاقتصادي؟

2 فرضيات الدراسة

- السياسة الإحلال الواردات دور في القدرة الشرائية للمواطن.
- سياسة تجارة الخارجية تأثير للقدرة الشرائية .
- للواردات أثر على النمو الاقتصادي.

3 اهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في محاولة تحديد تأثير سياسة تخفيض الواردات على القدرة الشرائية للمواطن،وبالتالي التأثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

من خلال تطبيق عدة قوانين وتشريعات في العهد الجديد لدولة الجزائرية حظيت الواردات باهتمام كبير في السياسة الاقتصادية وتتميز الوارداتبأهمية كبيرة فالاقتصاد الوطني فقد اتخذت الجزائر جهودا لتطوير الانتاج المحلي للحد من الواردات.

4- اهداف الدراسة

انطلاقا من الاشكالية و اهمية هذه الدراسة فقد جات لتحقيق الاهداف التالية :

- دراسة تأثير الواردات على التضخم **(2021 - 1990)**
- دراسة واقع التضخم في الجزائر **(2021- 1990) .**
- دراسة تطور الواردات في الجزائر**(2021- 1990) .**

5 اسباب اختيار الموضوع

•أسباب ذاتية :

- موضوعنا يندرجفيإطار التخصص

- الرغبةوالميولالشخصيفيتناول و البحث عن هذاالنوعمنالمواضيع .

• اسباب موضوعية

- الأهمية التي يكتسيها الموضوع حيث يعتبرمن مواضيع الساعة التي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين وصناعا لقرار.

- الوضع الاقتصادي الجزائري الحالي هوأيضا من أحد أسباب اختيارنا لهذا الموضوع خاصة وان الجزائر تسعى حاليا في عملية إحلال الواردات واللجوء الى الاكتفاء الذاتي.

6.الدراسات السابقة

-دراسة كروشة إيمان وبليمون عبد النور 2019 بعنوان **محددات الطلب على الواردات المنقولة بحرا إلى الجزائر خلال الفترة(1990–2017).**

حيث هدفت هذه الدراسة بتقدير الطلب على الواردات المنقولة بحرا خلال الفترة ما بين 1990-2017 وذلك باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وقد كشفت نتائج هذه الاختبارات عن سكون وتكامل كل سلسلة زمنية على حدة من الدرجة الأولى، كما كشفت وجود علاقة في المدى الطويل بين الواردات المنقولة بحرا و المتغيرات المفسرة ، حيث أن كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف الحقيقي يؤثران على الواردات المنقولة بحرا على المدى الطويل ، بينما المتغيرات الأخرى لم تكن تفسيرية والمتمثلة في الأسعار النسبية للوارداتالمنقولة بحرا، تكاليف الواردات المنقولة بحرا في المدى الطويل والقصير.

توصلت الدراسة لتقدير الطلب على الواردات المنقولة بحرا إلى الجزائرخلال الفترة ما بين 1990-2017 ، وباستخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين الواردات المنقولة بحرا و كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف الحقيقي ، حيث تبين من خلالها مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على السلع المستوردة التي تتميز أنها ضرورية لتنفيذ برامج وخطط التنموية ،ولتغطية متطلبات الاستهلاك المحلي ، بينما المتغيرات الأخرى لم تكن تفسيرية والمتمثلة في الأسعار النسبية للواردات المنقولة بحرا، تكاليف الواردات المنقولة بحرا في المدى الطويل والقصير.

-دراسة بلعزوز بن علي وترقو 1962-2009 سنة 2020 بعنوان علاقة الفجوة الغذائية بمؤشر الأسعاروالقدرةالشرائية في دول شمال إفريقيا دراسة قياسيةخلال الفترة 1962-2009

حيث هدفت هذه الدراسات إلى تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقدير أثر مستويات الأسعار والقدرة الشرائية على تفاقم الفجوة الغذائية في دول شمال إفريقيا من خلال اختبا العلاقة السببية بين المتغيرات الثلاث والتنبؤ بمستوياتها في المستقبل باستخدام نماذج إحصائية وقياسية في التقدير والتنبؤ، وخلصت الدراسة التطبيقية إلى أن هناك تأثير إيجابي لكل من مستويات الأسعار والقدرة الشرائية على الفجوة الغذائية في الدول المذكورة إضافة

إلى التأثير الكبير للفجوة الغذائية متأخرة بفترة وأخطاء الفترة السابقة على الفجوة الغذائية الحالية، كما خلصت نتائج التنبؤ إلى الاتجاه التصاعدي للمتغيرات الثلاث في آفاق 2015 من خلال نتائج الدراسة التطبيقية اتضح أن القدرة الشرائية هي المحدد الرئيسي للفجوة الغذائية في دول شمال إفريقيا، حيث أن ارتفاعها يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية أمام عجز إنتاج الغذاء في المنطقة مما يؤدي إلى زيادة الواردات الغذائية وتفاقم حدة الفجوة الغذائية، من جهة أخرى ومن خلال نتائج التنبؤ اتضح أن هناك اتجاه إلى الارتفاع لكل من الفجوة الغذائية، مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية والقدرة الشرائية خلال الفترة وهذا ما أخذه بـ 2015-2010، وهذا يجب بعين الاعتبار في السياسات الاقتصادية لدول المنطقة.

-دراسة بوالكور نور الدين 2015 بعنوا ن دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرض أساسي يتمثل في أن التغيرات التي تحدث في سلوك الطلب على الواردات في لجزائر يمكن تفسيرها بالتغيرات التي تحدث في الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية، وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من أجل ذلك تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقراريه السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وسببية حرانحر. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة الأجل وعلاقة طويلة الأجل بين الواردات ومحدداتها، فعلى ضوء نتائج التقدير بلغت مرونة الواردات بالنسبة للدخل الحقيقي 0.17% في المدى القصير و1.58% في المدى الطويل، بينما بلغت مرونة الواردات بالنسبة للأسعار النسبية (0.78%) في المدى القصير و(3.68%6) في المدى الطويل، وأخيرا بلغت مرونة الواردات بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري (1.90) في المدى القصير و (2.376) في المدى الطويل.

-دراسة سامي بن جدو 2022 بعنوان التقدير القياسي محددات الطلب على الواردات الجزائرية باستخدام الاختبار الحدود.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تقدير ARDL الجزائرية باستخدام نماذج محددات الطلب على الواردات الجزائرية خلال الفترة 1980- 2017 باستخدام تقنية قياسي حديثة تسمى بنماذج الانحدار الذاتي الموزعة بفترات تأخير(ARDL) ، بالإضافة إلى تحليل السلوك الحركي للواردات في الأجل القصير للتعرف على آلية تعديل الطلب على الواردات في الأجل القصير للحفاظ على مستواه التوازني في الأجل الطويل.

نتائج التقدير أشارت إلى أن الواردات غير مرنة بالنسبة لمحدداتها والتي تشمل كل من الناتج المحلي الإجمالي، الأسعار النسبية وحجم الصادرات. وبالرغم من عدم مرونة الواردات بالنسبة لمحدداتها الا أن الصادرات تعتبر أهم محدد لها في الأجل القصير يليها الناتج المحلي الإجمالي ثم الأسعار النسبية، بينما في الأجل الطويل يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المحدد الرئيسي للواردات الجزائرية تليه الأسعار النسبية في حين أن الصادرات غير معنوية. كشفت أيضا نتائج التقدير على أنه في حالة وقوع صدمة فإنّ المدة التي تستغرقها الواردات لكي ترجع إلى توازنها هي 6.30 سنوات، وأن سرعة التعديل نحو التوازن هي 0.15% في كل سنة، وهي نسبة ضعيفة جدا يمكن تفسيرها بوجود عقبات أوسياسات تجارية مما يلزمها وقتا للتعديل.

دراسة ادبوب سارة ولسبع مريم 2019 بعنوان تشخيص واقع التضخم في الجزائرخلال الفترة 2000-2019

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة ،2019-2000 لذلك تمت صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي: ما هو واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2019-2000؟ والهدف الأساسي من ذلك هو محاولة تتبع تطور معدلات التضخم في الجزائر وأسباب ارتفاعها، بالإضافة إلى

التعرف على التدابير المنتهجة للحد منه خلال فترة الدراسة .من أبرزها يتمثل في زايده الكتلة النقدية وطبيعة الواردات الجزائرية فضلا من التوصل إلى أن هناك عدة أسباب للتضخم في الجزائر إلا أ ن ارتفاع قيمتها. وللحد من ارتفاع معدلات التضخم تم تطبيق سياسة استهداف التضخم واتخاذ مجلة من التدابير الرامية لضبط السوق وللحفاظ على القدرة الشرائية للفئات المعوزة.

الفـصـــل الأول :

سياسة إحلال الواردات كألية لتقليل الواردات

تمهيد :

شهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات ملحوظة في مجال التجارة الدولية و هي تعد من القطاعات المهمة لنمو الاقتصادي و الجزائر من بين هذه الدول التي تعتمد على الواردات بشكل كبير مما سبب عدة مشاكل اقتصادية و منها عجز في الميزان التجاري لعدة سنوات و الخروج من هذه السياسة اتبعت الحكومة الجزائرية في السنوات الاخيرة حلولا لتقليل من حجم الواردات كآلية تحليل الواردات لتشجيع الصناعات المحلية و انعاش الاسواق المحلية و لكن نطرح عدة تساؤلات هل هذه الاليات تؤثر على الدخل الفردي للمواطن و هل تؤثر في معدلات التضخم ؟ و لهذا في سنتطرق في هذا الفصل سنتطرق لجانب النظري للواردات و كذلك النمو الاقتصادي و سياسة احلال الواردات على هدا الاساس سنتناول ضمن هدا الفصل المباحث الاتية .

- **المبحث الاول :ما هي الواردات في الفكر الاقتصادي و اثرها على النمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني : ماهية سياسة احلال الواردات.**
- **المبحث الثالث :تجارب بعض الدول التي نجحت في سياسة احلال الواردات .**

الــمبحث الأول : ما هي الواردات في الفكر الاقتصادي و أثرها على النمو اقتصادي.

المطلب الأول :الإطار النظري للواردات

فيما يلي سيتم التعريف بمفهوم الواردات ومحددات الطلب على الواردات، إلى جانب الإشارة لمفهوم التجارة الخارجية والانفتاح التجاري.

أولا:تعريف الواردات.

1 ـ تعريف الواردات: تمثل جميع السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي التي يتم استيرادها بغية استهلاكها أواستخدامها داخل الاقتصاد الوطني، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلعة والخدمات المحلية [1].

2 ـ مفهوم التجارة الخارجية: تعرف بأنها الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والمعاملات التجارية الدولية فيصورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين الأفراد أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية يقطنوا وحدات سياسة مختلفة [2].

3 ـ الانفتاح التجاري: إزالة القيود الكمية والنوعية التعريفات والحصص والحظر المفروضة على التجارة الخارجية، وإزالة القيود المفروضة على أسواق الصرف[3].

[1]-عمر صخري. اقتصاد الكلي. طبعة 5.ديوان المطبوعات الجزائر 2005.ص-131-132
[2]-جميل محمد خالد.اساسيات الاقتصاد الدولي.اكاديمون للنشر والتوزيع. طبعة 1.عمان.2014.ص217
[3]-عبد اللوى طيب.مجلت البحوث والدراسات التجارية.ال عدد2.مجلد3.سبتمبر 2019.ص-212

ثانيا:دالة الواردات:

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلاأن هناك اتفاقا عاما على أن متغيري الدخل والأسعار يعتبران محددين رئيسيين في دوال الطلب علىالواردات، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الكلية في النموذج التقليدي الصيغة التالية.

(M t =f (y t, p t m, p t m.....**(1)**

حيث:

M الطلب على الواردات الكلية في السنة.

Yt الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة.

p t m اسعار الواردات في السنة.

p t d اسعار السلع المنتجة محليا في السنة.

وتفيد هذه المعادلة إن التغيرات في قيمة الواردات يفسرها الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الواردات وأسعار السلع المنتجة محليا.

وعليه يمكن كتابة الطلب على الواردات بمتغيرين فقط هما الدخل والأسعار النسبية، على الشكل التالي:

(, M t =f (y t.....**(2)**

وتعتبر هذه الصياغة أكثر استخداما في الدراسات التطبيقية التي تناولت محددات الطلب على واردات مختلف الدول، فبمتغيرين في الدالة يصبح من السهل معرفة التغير الذي يحدث في الأسعارالنسبية وذلك بعد تثبيت الدخل، فحسب نظرية الطلب، نلاحظ إن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلىخفض الطلب عليها بينما ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الواردات وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين أسعار الواردات، كنسبة إلى الأسعار المحلية، والطلب الحقيقي على الواردات[1].

[1]-كلثوم صافي. إثر لأنفاق الحكومي وعرض النفود على اتجاهات الواردة تطبيق على حالة الجزائر

كما يمكن إضافة متغيرات تفسيرية أخرى إلى جانب الدخل والأسعار النسبية كمحددات للطلب على الواردات، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الصيغة التالية:

(M t =f (y t, pt, zt, ut…….**(3)**

باعتبار أن:() يعبر عن حد الخطأ للقياس والتحديد، و (2) المحددات التفسيرية الإضافية

(حصيلة الصادرات، عدد السكان حجم التمويل وموجودات الدولة من النقد الأجنبي، معدل الحماية،معدل التضخم ومعدل سعر الصرف).

كما قد يعبر عن دالة الواردات بالنموذج البسيط بين الواردات والدخل الوطني، وهي علاقة

طردية إذا زاد الدخل تزداد الواردات [5]. وذلك حسب المعادلة التالية:

M= Mo +mye..... **(4)**

حيث:

M : تمثل الواردات.

M o : الواردات المستقلة عن الدخل.

M الميل الحدي للاستيراد.

Y : الدخل الوطني.

الميل الحدي للاستيراد: هو نسبة ما قد يخصصه الأفراد من الزيادة الحاصلة في دخولهم للاستيراد أي هو النسبة بين التغير الحاصل في الاستيراد نتيجة للتغير في الدخل. وهو يعرف بالمعادلةالتالية:

[1] m=dm/Dy…….**(5)**

[1]-كلثوم صافي. مرجع سابق ص6766-68

ثالثا:محددات الطلب على الواردات.

يقصد بها: مجموعة العوامل التي يمكن أن تحدث تغير في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة.
وتتمثل فيما يلي:

■العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على إجمالي الكمية المطلوبة من الواردات وتشمل كلامن:

1-**الدخل:**يعتبر من أهم العوامل المحددة للطلب على الواردات، وفقا للنظرية التقليدية، التي تبين أن الواردات دالة لكل من الدخل الحقيقي وأسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محليا، كما هو مبين في الصيغة التالية:[1]

$$M=\left(\frac{pm}{py}\right) \quad , \quad \left(\frac{y}{py}\right) \qquad \ldots\ldots\ldots(6)$$

الشكل رقم (1-1) دالة الواردات بالنسبة للدخل

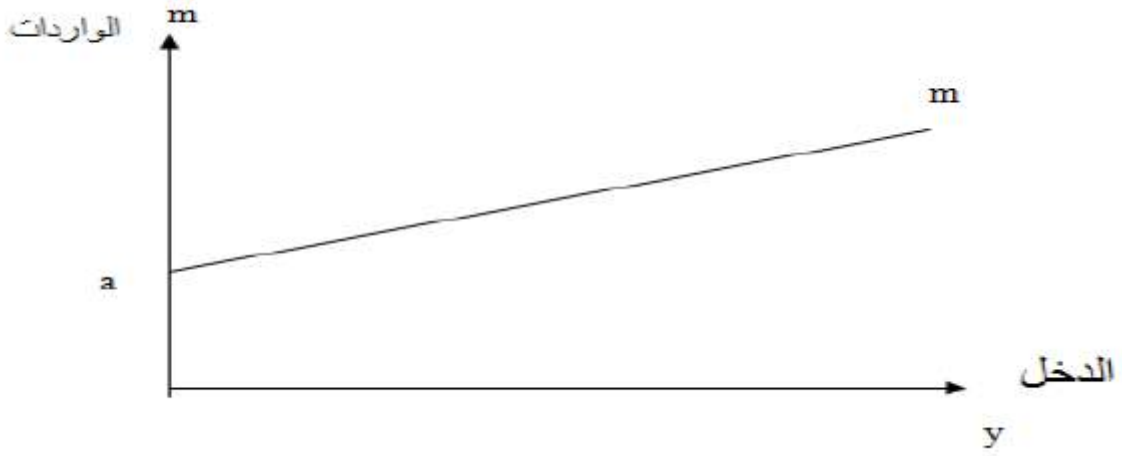

المصدر: كروشة إيمان، مرجع سابق ذكره، ص: 19

[1]-كروشة ايمان نفس المرجع ص19-18-17

نلاحظ من خلال ***الشكل (1-1)***: إن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الطلب على الواردات، وتعليل ذلك هو أن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية، وبالتحديد نظرية طلب المستهلك القائمة على هدف تعظيم المنفعة،وبالتالي فان طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد.

وعلى خلاف ذلك، قد تكون العلاقة بين نمو الدخل والطلب على الواردات عكسية، إذا كان هناك سلع محلية بديلة نسبيا للسلع المستوردة[1]

2. الأسعار: أسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، ويعلل الاقتصاديون ذلك بثلاثة أسباب:

- اثر الإحلال في الاستهلاك : أي انتقال الطلب إلى البدائل المحلية .
- أثر الدخل : حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي.
- أثر الإنتاج: أي أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي.[2]

الشكل رقم (1-2): الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار

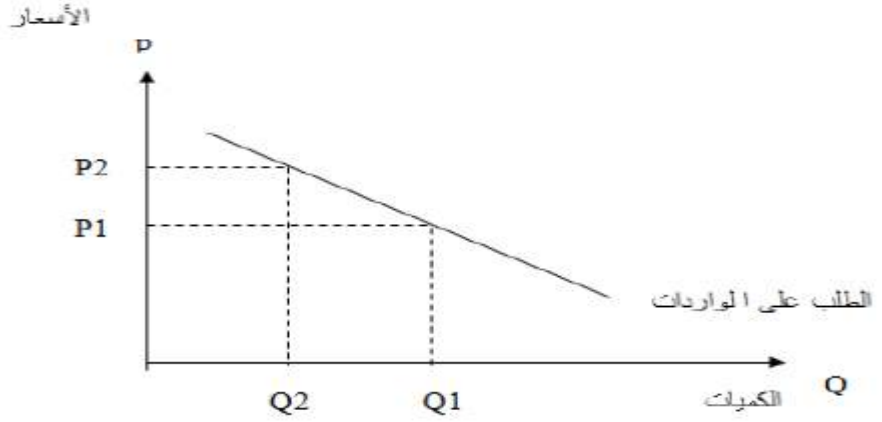

المصدر:مضياني محمد، مرجع سابق ذكره. ص:2533

[1]كروشة ايمان. مرجع سابق ص .17-18-19
[2]ميداني محمد. دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال فترة 2006-1970ماستار علوم اقتصادية الاقتصاد كل ي2009ص23

3. الصادرات:

يمكن القول إن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبيين: أولهما، أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تُستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية. أما الجانب

الآخر، هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج إلى مواد خام وسلع وسيطيه قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها. وبالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية تحتاج عادة إلى زيادة الواردات من السلع الوسطية والمواد الأولية.

4. سعر الصرف: يؤثر سعر الصرف الحقيقي عكسيا على الطلب على الواردات، حيث كلما ارتفعت أسعار الواردات مقارنة بالأسعار المحلية لبدائل الواردات ينخفض الطلب على الواردات، وبالتالي تنخفض قيمتها الكلية.[1]

5. احتياطات الصرف الأجنبي: تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات.[2]

العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات:

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للوردات، وهي كالتالي:

(1) التغيرات الديموغرافية: تعتبر الزيادة الديمغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيب السلعي للتجارة الخارجية، فالنمو السكاني بمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، مع محدودية الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة. فإن الأمر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب[3]

[1] كلثوم صافي. نفس المرجع. ص 69-70
[2] كلوم صافي. نفس المرجع. ص69-70
[3] مضياني محمد. مرجع سابق ص24

(2) التنمية الاقتصادية: يؤدي تنفيذ برامج وخطط التنمية إلى تزايد الحاجة للسلع الاستثمارية، ومنه زيادة الإنفاق على الواردات الاستثمارية مما يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي، وارتفاع في مستوى المعيشة عند زيادة الطلب الاستهلاكي الذي يقابله إمكانية الإنتاج المحدودة، لهذا يستلزم علينا التوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة هذا التزايد الاستهلاكي.[1]

(3) هيكل الحماية الجمركية: قد يؤدي هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة. والعكس صحيح، حيث يؤدي التزام الدولة بتخفيض التعريفة الجمركية على سلع معينة إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع بشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض.[2]

(4) سياسة توزيع الدخل: تؤثر سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من خلال تحيزها اتجاه فئة دون أخرى فإذا كانت تلك السياسات تدعم فئة محدودي الدخل، فإن الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون أكثر أهمية من باقي الواردات. وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل فإن الواردات من السلع الاستثمارية والوسطية تزداد.[3]

. العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات:

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات، ومن أهمها:

(1) التكتلات الاقتصادية : تعمل معظم التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية، من خلال تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الأفراد وحركة رؤوس

الأموال. كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهما سياساتها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية.[4]

[1] مضياني محمد. مرجع سابق ص25
[2] مضياني محمد. نفس مرجع. ص 26
[3] مضياني محمد. نفس مرجع ص27
[4]

(2) تكاليف النقل: من المعلوم أن تكلفة النقل من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملاً هاماً في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سبباً رئيسياً في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.[1]

(3) المميزات نسبية والتنافسية للدول: الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة - النظرية الكلاسيكية -الخارجية، فمن اختصاصات الدولة إنتاج السلعة ذات ميزة نسبية، أما الميزة التنافسية لها فهي تعبر عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستوردين[2]

[1]ميانني محمد. مرجع سابق. ص25
[2]ميداني محمد.نفس المرجع ص25

المطلب الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

مفهوم النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من أكبر القضايا التي أهتم بها الاقتصاديين حول العالم في تحليليهم للاقتصاد الكلي.يحتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في اقتصاديات دول العالم، وله عدة تعاريف نذكر منها:

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي.

وللنمو ثلاثة أنواع وهي:**النمو المخطط، النمو العابر، النمو التبيعي.**[1]

التنمية الاقتصادية: هي سياسية اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي في عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة[2].

ثانيا : مقاييس النمو الاقتصادي:

تتمثل مقاييس النمو الاقتصادي فيما يلي:

هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يلقى Mead. الدخل الوطني الكلي : اقترح العالم القبول عند الاقتصاديين لأن زيادة الدخل الكلي أو نقصانه قد يؤديان إلى نتائج إيجابية أو سلبية حيث:

- إذا كانت أقل من معدل السكان فهي لا تعني شيئا.
- كما أن نقصانه بقدر صغير لا يعني تخلفا اقتصادي.[3]

---

[1] كبداني سيد احمد. اثر النمو الاقتصادي .على عدالة توزيع الدخل في الجزائر بالدول بالدول العربية .اطروحة دكتراء .علوم اقتصادية جامعةابو بكر القايد .تلمسان .الجزائر .2013ص 16

[2] ضيف احمد ،اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3،2014، ص: 20 .

[3] محمد ناجي.حسن خليفة .نمو الاقتصادي .النظرية ومفهوم .ط 1.دار القاهرة .مصر.2001.ص22

الدخل الوطني الكلي المتوقع: من خلال هذا المقياس يرى بعض الاقتصاديين إن قياس النمو يتم على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي خاصة لتلك الدول التي بها موارد كامنة.

متوسط نصيب الفرد : يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان.

Kindeleberger Charles

يعتقد في هذا الشأن أن اهتمام التنمية يجب أن يكون للإنتاجية وليس لمستوى المعيشة، أما باقي الاقتصاديين فهم متمسكون بهذا المعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل) لكون الهدف الاسمي للتنمية هو رفع المستوى المعيشي.

حيث :

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متساويتين، وهو لا يصلح لقياس النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة.[1]

ثالثا : نظريات النمو الاقتصادي:

عرف النمو الاقتصادي اهتماما بالغا من المفكرين الاقتصاديين باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية الدالة على الأداء الاقتصادي.

(أ) نظريات الكلاسيكية:

في هذا التحليل نجد كل من ادم سميث ، دافيد ريكاردو ، روبرت، مالتوس كارل ماركس.

حيث:[2]

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة ـ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

[1] محمد ناجي حسن خليفة .مرجع سابق 22
[2] ظيف احمد .مرجع سابق ص25-27

الجدول رقم (1-1): نظريات الكلاسيكية

نظريات	التحليل
ادم سميت	يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم،وهذا لما يخلفه تقسيم من المزايا مما يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الإرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال والذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة.
ديفيد ريكاردو	اعتبر الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان وهي تتميز بتناقص الغلة مما يعني تناقص العوائد كما يعتبر توزيع الدخل بين طبقات المجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي.
روبرت مالتوس	ركز على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانية الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح.
كارل ماركس	الأجور تتحدد بالحد الأدنى لمستوى الكفاف في ظل الزيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج حيث ارتفاع وانخفاض معدل الربح مقترن بحصة رأس المال، كما أن فائض العمل يدفع بالأجور للانخفاض .

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مدحت القريشي التنمية الاقتصادية دار وائل للنشر

ب) نظريات النيوكلاسيكية: لقد عززت هذه النظرية الفكر الكلاسيكي من خلال زيادة فروض جديدة تتماشى ومتغيرات العصر، حيث ركزت على تكوين رأس المال بجانب العمل ومعايير معدل النمو والناتج القومي، وسنتطرق في هذا الشأن إلى نموذجيين اثنين وهما:[1]

[1]مرغيدو بشرى.يعيشي حليمة .اثر الواردات على النمو الاقتصادي .دراسة مقارنةبين الجزائر والصين(1970-2018)شهادة ماستار2020-2021.ص11

الجدول رقم (1-2): نظريات النيوكلاسيكية.

النموذج	تفسير النموذج
روبرت سولو	ركز على أهمية الادخار والاستثمار كمحددين أساسيين لعملية تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي. إلا انه اغفل عنصري العمل والمستوى التكنولوجي مع افتراضه تناقص الغلة لعنصري العمل ورأس المال في الأجل القصير، وثبات الغلة في الأجل الطويل.
شومبيتر	أكد على التنظيم وأهميته في النمو، فالإنتاج ممثل بدالة العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم.

المصدر: من إعداد الباحثين الاعتماد على مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

ج) النظرية الكينزية: بعد أزمة الكساد العالمي 1939م وما نجم عنها من مشاكل، جاء كينز بنظريته التي كانت بمثابة ثورة اقتصادية، حيث اعتمد فيها بتحليل الدخل والاستثمار، وكان نموذج هارود_دومار من أهم النماذج عنده:[1]

نموذج هارود دومار: لقد ركز هذا النموذج على العلاقة بين الادخار والاستثمار والناتج، مع الحفاظ على مستوى توازن الاستخدام الكامل، والإنتاج هنا يتحدد بكمية رأس المال المستثمر في الوحدة الإنتاجية بينما الميل الحدي للادخار يحدد معدل النمو.[2]

[1] ظيف احمد .مرجع سابق ص 25 -27
[2] مرغيدو بشرى.يعيشي حليمة.مرجع سابق ص12

المطلب الثالث :العلاقة النظرية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

تلعب التجارة الخارجية دورا أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، نستعرض فيما يلي أهم المدارس الفكرية في نظرية التجارة الخارجية.

1- نظريات التجارة الخارجية

أولا :النظريات الكلاسيكية

أ) نظرية التجارة الحرة (نظرية الميزة المطلقة): جاء بهذه النظرية العالم ادم سميث صاحب كتاب ثروة الأمم 1776. حيث يرى بأنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج بين بلدين حتى تقوم التجارة بينهما.

ويقصد بالميزة المطلقة وجود تكلفة أقل بين سلعة أو خدمة واحدة تنتجها دولتين معا. مما يعني أنه عندما تقوم إحدى الدول بإنتاج السلعة أو خدمة ما بأقل تكلفة من دولة أخرى بغرض تبيان الآثار الايجابية لذلك احتج ادم سميث بما يلي :

التجارة الخارجية تقوم بتصريف الفائض من الإنتاج المحلي والحصول على منتجات مطلوبة في الدخل.

تشجع التجارة الدولية التقسيم الدولي للعمل، وتعمل على رفع النمو ومن ثم زيادة الناتج الوطني وتخفيض أسعار السلع المستهلكة.[1]

ب) نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو):

لقد قام ريكاردو بدحض نظرية ادم سميث وذلك في كتابه الشهير مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817. جاء بنظرية الميزة النسبية قائمة على مبدأ التجارة الخارجية بين الدول والفوائد المترتبة عليها حسب أساس التفوق النسبي لمختلف الدول.[2]

ج) نظرية القيم لجون ستيوارت ميل:

لقد قام جون ستيوارت ميل بإدخال بعض التعديلات على نظرية الميزة النسبية لريكاردو خاصة فيما يتعلق بتحديد معدل التبادل الدولي، الذي تم إغفاله من طرف ريكاردو فضلا عن إهماله القوى التي تلعب دورا مهما

[1]-وليد عابي حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، جامعة سطيف 1، 2019، ص:12 بتصرف

[2]-وليد عابي .نفس المرجع ص12

في تحديد هذا المعدل حيث ابرز ميل أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدول الأخرى ومرونة الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي [1].

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية:

حاولا اقتصاديان السويديان (بيرتل أولين وايلي (هكشر من خلال هاته النظرية تبسيط النظرية Heckscher الحديثة للتجارة بقولهما إن اختلاف التكاليف النسبية مرجعة لاختلاف النسبي بين مقومات الدول من عوامل الإنتاج.[2]

ثالثا : **النظريات الحديثة**:

نظرية الطلب النموذجي: يرى ***لينـدر*** إن تغير التجارة الخارجية يتم بتغير نسب عناصر الإنتاج وقيمتها المحدودة، حيث يجب البحث عن افتراضات أخرى وفروق بين صناعة المنتجات الصناعية والمواد الأولية التي يكون تبادلها وفقا للميزة النسبية. أما السلع الصناعية فعندها عدة أسباب تحدد جانب الصادرات والواردات فيها والطلب المحلي على السلع شرطا ضروريا وليس كافيا لكي تكون السلعة قابلة للتصدير مما يؤكد امتداد السوق الخارجي للسوق الداخلي [3].

الإطار النظري للعلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي.

من خلال ما تقدم من تحليل نظري لكل من الواردات والنمو الاقتصادي، لاحظنا انه هناك اثر بالغ للواردات في النمو الاقتصادي حيث:

Ohlinنظرية هكشير -أولين

تعتبر الواردات مصدر لتوفير السلع الرأسمالية والمواد الوسطية الضرورية لتنفيذ البرامج الاستثمارية المقررة، وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه زيادة الطلب الفردي على السلع نتيجة لزيادة الدخل الفردي وهذا تحريك النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى تعتبر الواردات عبئ على الدولة من خلال ما تؤثر على احتياطها من العملة الأجنبية، خاصة إذا كانت المواد المستوردة غير ضرورية. .

---

[1] بلقلة براهيم ، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصاديدراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، 2009، ص: 09-10. بتصرف

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعية الجديدة، مصر ، 2005 ،ص: 116 بتصرف.

[3] جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2000، ص34-35

المبحث الثاني: ماهية سياسةإحلال الواردات

المطلب الأول:ماهية سياسة إحلال الواردات

نشأت سياسة إحلال الواردات Import Substitution Policy في الثلاثينات وبداية الحرب العالمية الثانية كمحاولة لحل مشكلة نقص احتياطي النقد الأجنبي وصعوبة الاستيراد من الخارج، ولعلاج العجز المستمر والمتزايد في ميزان المدفوعات.

بعد ذلك تطورت دوافع الأخذ بهذه السياسة لتعمل على تشجيع الصناعات المحلية تشغيل الأيدي العاملة الوطنية، ومع تدهور شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح صادرات الدول النامية، وتنامي إجراء ات الحماية والقيود المفروضة على الصادرات من قبل الدول المتقدمة اندفعت الدول النامية بأخذ المشورة الاقتصادية القائلة بضرورة إتباع سياسة لإحلال الواردات بدلا من تشجيع الصادرات.[1]

ما هي سياسة إحلال الواردات؟

يقصد بسياسة إحلال الواردات التصنيع لإحلال الواردات" التصنيع لإحلال السلع والصناعات المحلية محل السلع المستوردة البسيطة من سلع الاستهلاكية غير معمرة كالصناعات الغذائية والملابس

والأحذية والأدوات المنزلية، فضلا عن الصناعات التي تنتج المدخلات اللازمة لإنتاج تلك الصناعات السابقة كالنسيج والأخشاب والجلود وخلافه، وسياسة إحلال الواردات هي استراتيجية أو سياسة تهدف إلى إشباع احتياجات السوق المحلية وتوفير الدولة الحماية للصناعات الناشئة لمنع منافسة المنتجات الأجنبية للصناعات الوطنية ولضمان تحقيق المنتجين المحليين لأرباح مناسبة تشجعهم على الاستمرار في السوق[2]

تقوم هذه الاستراتيجية على تصنيع السلع الاستهلاكية الخفيفة والمعمرة التي يعتمد البلد في الحصول عليها على الاستيراد من الخارج حيث يتم فرض حماية جمركية مرتفعة على الواردات المماثلة لمنع

استيرادها، وهي تمثل النموذج الذي تم تطبيقه في معظم الأقطار العربية غير النفطية بعد استقلالها، وتمر هذه الاستراتيجية بمرحلتين رئيسيتين هما:

[1]-عوني جواد حسن الأشقر.شهادة ماجستار في الاقتصاد .كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.جامعة الازهر.غزة .2010ص24
[2] _عوني جواد حسن نفس المرجع.ص24

المرحلة الأولى: إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية الخفيفة غير المعمرة مثل الملابس والمواد الغذائية والأدوات المنزلية والأحذية والمدخلات المطلوبة لإنتاجها كخامات النسيج والجلود والخشب حيث تناسب هذه الصناعات الدول النامية حديثة التصنيع للأسباب الآتية:[1]

1. الحاجة إلى عمالة كثيفة.
2. عدم حاجتها إلى استخدام تكنولوجيا متطورة.
3. ملاءمتها للسعة المحدودة لأسواق البلدان المتخلفة نظراً لضآلة متوسط دخل الفرد وصعوبة التصدير للخارج. فترات الاسترداد للاستثمارات غير كبيرة.
4. الارتفاع النسبي للربحية.

المرحلة الثانية: إحلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية المعمرة، ونلاحظ أنه خلال المرحلة الأولى الاستراتيجية إحلال الواردات يزيد الإنتاج المحلي من هذه السلع الاستهلاكية بدرجة أسرع من زيادة الاستهلاك المحلي، وذلك لأن الإنتاج المحلي عليه أن يعمل على الإحلال محل الواردات بالإضافة إلى مواجهة الزيادة المستمرة في الاستهلاك المحلي، ومن ثم بعد الإحلال الكلي للواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة، تأتي المرحلة الثانية من مراحل إحلال الواردات، وتتمثل بإحلال الواردات محل السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الثلاجات والآليات والمعدات والسيارات .

وتمتاز هذه الصناعات بما يلي:[2]

1. الحاجة إلى عمالة عالية المهارة.
2. الحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة ذات كثافة رأسمالية عالية
3. الحاجة إلى كوادر تنظيمية وإدارية كفؤة.
4. كبر حجم المشروع مع حجم السوق المحلي في الدول النامية وازدياد أهمية وفورات الحجم الكبير.
5. فترات الاسترداد للاستثمارات كبيرة.
6. تواضع عائد الربح المتحقق.[3]

[1]-عوني جواد حسن الأشقر .مرجع سابق ص 77
[2]-عوني جواد حسن الأشقر .مرجع سابق ص77
[3]ععوني جواد حسن الأشقر .نفس المرجع ص77

ومن أجل ضمان نجاح استراتيجية إحلال السلع المحلية الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة بدلاً من السلع المستوردة من الخارج، لابد أن تستخدم الدولة السياسات الجمركية المختلفة في حماية المنتجات المحلية وتقليص حجم المنتجات الأجنبية التي تدخل إلى الدولة، حتى يتسنى للمنتجات المحلية النهوض والقدرة على المنافسة المستقبلية، لذلك تقوم الدولة برفع معدل الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، ولكن إذا كانت السلع المنتجة محلياً تستخدم مواد خام مستوردة فيجب أن يتم أيضاً تخفيض الرسوم الجمركية على هذه المواد الخام.[1]

إن سياسة الدولة الاقتصادية تؤدي دوراً بارزاً في اختيار نمط التصنيع، وبالتالي توجيه عملية التخطيط الصناعي وفق الاتجاه المحدد من قبل السلطة الفلسطينية مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المتاحة من موارد طبيعية ومالية والواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد بشكل عام، وذلك لتحقيق هدفين رئيسين هما:

1. الاعتماد على الذات.
2. تحقيق المصلحة الوطنية.

مع الإشارة إلى أن الاعتماد على الذات لا يعني الانغلاق والانعزال عن العالم وتأثيراته، بحيث لا يكون حائلاً دون استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية وبعض المواد الخام و السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية في المراحل الأولى، وهذا يعني استمرار العلاقة مع العالم الخارجي (التبادل التجاري) لكن على أسس نوعية وكمية وأن تتم شروط التبادل وفق ظروف البلد، وسوقه المحلي والحد من التبعية الاقتصادية وعملاً بمبدأ الاكتفاء الذاتي اتبعت كثير من الدول النامية التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، سياسة تشجيع أنماط التصنيع التي تركز على إحلال الواردات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وقد حققت معظم هذه الدول معدلات نمو جيدة في تلك المرحلة واعتمدت هذه الدول على مسار اقتصادي يقوم على وضع قيود على الواردات من المنتجات الصناعية، وتحويل الطلب على هذه المنتجات للإنتاج المحلي، وفي الوقت نفسه السماح باستخدام الأرباح المتحققة من بعض الصادرات لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعملية التصنيع

ويرى المدافعين عن استراتيجية إحلال الواردات أنها تحقق المنافع التالية:Baldwin2000

1. ضرورية للدول النامية والتي لديها صناعة بدائية من أجل تحقيق التنمية الصناعية

[1] عوني جواد حسن .مرجع سابق ص98

2. تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الحساسة للمجتمع[1]

3. مهمة لحماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة التي تمارسها الدول المتقدمة.[2]

الفوائد الهامة لاستراتيجية الإحلال محل الواردات الحداد، (2012):

1. زيادة التوظيف المحلي (تقليل الاعتماد على الصناعات الغير كثيفة العمالة مثل استخراج المواد الخام والتصدير)

2. المرونة في مواجهة صدمات الاقتصاد العالمي (مثل الركود وفترات الكساد).

3. الحد من نقل البضائع لمسافات طويلة

4. تحقيق وفورات الحجم الكبير نتيجة لازدياد حجم السوق الذي تتم حيث أنالاستيراد محظور) والسيطرة القصوى على السلع التي تتعلق بالأمن القومي[3]

أسس قيام استراتيجية إحلال الواردات ما يلي:

1. قيام صناعات منتجة لسلع مماثلة للسلع المستوردة من الخارج وتعتبر السلع المنتجة ضمن هذه الاستراتيجية صالحة لذلك، عندما يكون سوقها المحلي مقاساً بقيمة أو حجم الواردات منها مساوياً أو أكبر من الحد الأدنى لحجم الإنتاج الممكن محلياً
2. فرض ضرائب جمركية مرتفعة على السلع المستوردة لحماية السلع المنتجة محلياً من منافسة السلع المستوردة المماثلة.
3. إعفاء مستلزمات الإنتاج من سلع رأسمالية ومواد خام من الضرائب الجمركية أو تخفيضها، وإعطاء حوافز أخرى وقروض ميسرة للصناعات الناشئة وأسعار مخفضة لخدمات المرافق، أو أسعار الصرف المخفضة للعملات الأجنبية.
4. تشجيع رأس المال الأجنبي على الدخول والمشاركة في تلك الصناعات بمنح حوافز مختلفة كالإعفاءات الضريبية والجمركية، وما إلى ذلك[4]

[1] عوني جواد حسن .نفس المرجع ص.98
[2] عوني جواد حسن. مرجع سابق ص 99
[3] عوني جواد حسن.نفس المرجع ص99
[4] عوني جواد حسن.نفس المرجع ص99

المطلب الثاني:عوامل نجاح تطبيق سياسة إحلالال الواردات:

إن نجاح سياسة إحلال الواردات تتطلب مجموعة أمور أساسية، من أجل فعالية هذه السياسة في مدى كفايتها في تحقيق أقصى عائد ممكن من تطبيقها لخدمة الاقتصاد الوطني الفلسطيني:

أولاً:الجانب الإداري :

لا بد من وجود مركز أو هيئة حكومية قوية تستطيع القيام بمهامها تضم بعض الخبراء الاقتصاديين، وأن تكون هي الجهة الوحيدة الرسمية الحكومية في توجيه التجارة الخارجية والمرجع الرئيسي لجميع المؤسسات الاقتصادية وفق نظام قانوني واضح وصريح، لأنه من أسباب عدم دعم المنتج المحلي الفلسطيني وتبني سياسة واضحة، هو تضارب الصلاحيات بين الوزارات المعنية، مما أدى إلى هذا الوضع المتردي فالقطاعات الإنتاجية المختلفة[1].

وتشرف هذه الهيئة على السياسات التجارية بالكامل بالتنسيق مع الجهات المختصة للقطاعات الإنتاجية

ثانياً:التركيز على القطاعات المستهدفة بالإحلال:

وهو أن تختار السلطة القطاع أو الفرع الاقتصادي الذي تتوفر له مميزات معينة عن غيره من القطاعات المختلفة، حيث تتوفر له مقومات فنية وتسويقية يستطيع أن يحرك عملية النمو الاقتصادي ويتم تصنيف القطاعات الرائدة على أساس توفر الموارد الاقتصادية الطبيعية والعمالة الماهرة وغير الماهرة إلى ما يلي:[2]

أ. المقومات والموارد الطبيعية ويشمل ذلك:

الصناعات الاستخراجية القائمة على استغلال الموارد الطبيعية مثل الصخور لإنتاج حجر البناء والرخام والفوسفات) حيث هذه الصناعات عليها طلب عالمي متزايد وبشكل مستمر نظراً للجودة العالية التي تتمتع[3]

بها هذه المنتوجات، ويكون العمل في هذه الصناعات بشكل معقول لا أن تستنزف بشكل سريع تؤثر على حقوق الأجيال القادمة.

[1]عوني جواد حسن ، (2006) التسهيلات التئمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات القتصادية في فلسطين، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد النسحاب ، الجامعة السلامية، غزة. ص77

[2] ، عوني جواد حسن. نفس المرجع ص77

[3]عوني جواد حسن. نفس المرجع ص 77

ب-الأيدي العاملة الماهرة (ذات الإنتاجية العالمية)

وينطبق ذلك على الصناعات القائمة على مبدأ المناولة الصناعية، وهو وجود علاقة مباشرة بين المؤسسات المنفذة للأعمال والمؤسسات المقدمة للأعمال وفق الأهداف الصناعية والتجارية، بما في ذلك الصناعات التجميعية ذات الجودة العالية مثل صناعة الملابس والأحذية المميز[1]

ج - الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية:

وهي تشمل تحديد زراعة الأصناف الزراعية التي تحتاجها الصناعات المختلفة، حيث تسمح الظروف المناخية في الأراضي الفلسطينية بزراعة كافة المنتجات وبجودة عالية، والتي تحتاجها الصناعة الوطنية.

ثالثاً : - تحليل لطبيعة السلع المستوردة وإمكانية ضغطها :

يبلغ عدد السلع المستوردة للأراضي الفلسطينية إلى أكثر من 13000 سلعة هذه السلع المستوردة لابد أن تخضع لدراسة تفضيلية شاملة بهدف تحديد السلع الاستهلاكية الخفيفة (غير المعمرة وحجمها ونسبتها من مجموع الواردات من ناحية ومقدار تلبيتها للاحتياجات الضرورية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود من ناحية ثانية ومقدار ضغط هذه السلع. وكذلك التوصل إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بكفاءة انتاج هذه السلع والفروقات بينهما.[2]

رابعا :الرقابة على الجودة والإنتاج

يمكن أن تلعب مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية دورا هاما في الحد من تدفق الواردات من خلال مطابقة السلع المستوردة للمواصفات التي تحددها المؤسسة والرقابة على المنتجات المحلية ومتابعتها لضمان مستوى الجودة والكفاءة, وتوفير الحماية الاقتصادية والبيئية للمستهلك الفلسطيني. والعمل على تطوير السلع من خلال تحديد مواصفات انتاج السلع بالمقاييس العامة[3].

خامسا:التدرج في عملية إحلال الواردات:

تشمل التركيز على إنتاج مجموعات من السلع الاستهلاكية الخفيفة محليا غير المعمرة كالملابس والأغذية والمشروبات والأحذية والأدوات المنزلية خاصة وان هناك بعض المؤشرات الإيجابية لبعض الصناعات الخفيفة المحلية أن لها القدرة على الإحلال في المرحلة الأولى وتعتبر بديلا كاملا لها، وذلك من خلال مجموعة من الدراسات التي أجريت حول الصناعات التحويلية وقدرتها على تغطية السوق المحلي بدل السلع المستوردة.[4]

---

[1]مكحول باسم وآخرون، "سياسات تحسين القدرة الستيعابية في الضفة الغربية وقطاع غزة" - ماس، ا رم الله ، فلسطين.ص 12

[2]الجهاز الإحصاء الفلسطيني (2014). الحسابات القومية ، سلسلة المسوح القتصادية.ص12

[3]هنطش، إبراهيم، (2012) سبل زيادة حصة المنتجات الفلسطينية في السواق المحلية والخارجية، معهد أبحاث السياسات القتصادية، ا رم الله ص17

[4]مكحول باسم واخرون.مرجع سابق ص 15

سادسا:المشاركة المجتمعية:

عندما تتبنى السلطة أي استراتيجية لخدمة المجتمع وتعمل على تنفيذها فإنها تسعى للمشاركة المجتمعةفي تنفيذ الخطة أو القرار التي اتخذته؛ لان قبول المجتمع لهذه الخطة يعني مشاركة الحكومة في تنفيذيها وهذا بدوره يؤدي إلى إنجاح هذه الخطة بشكل كبير جدا بسبب التناسق والتناغم ما بين الحكومة على نفس الهدف[1]

لذلك في استراتيجية إحلال الواردات لابد أنيكون التفاعل الشعبي كبيراً جداً من خلال مشاركة الجمهور في صنع القرار، لان هذا الأمر يدفع نحو إعادة الثقة في صفوف الجماهير ويخلق لديها الدافعية سواء أكان في عملية الإنتاج والبناء أم في عملية الصمود والمقاومة معا. وتؤدي به إلى بلورة حالة من التوحد وارتفاع درجة الاستعداد لمقاطعة البضائع والسلع الاستهلاكية الأجنبية، والتوجه نحو شراء السلع الفلسطينية البديلة في سياق التطبيق الفعال لبرامج

ترشيد الاستهلاك الخاص، وتطبيق الدولة برنامج الحد من الإنفاق في الوزارات والمؤسسات الرسمية وتطبيق قانون المشتريات المحلية، هذه الأمور تؤدي إلى نجاح السياسة بشكل كبير جدا لوجود الثقة ما بين المواطن والحكومة في تنفيذ كل طرف ما هو مطلوب منه.

سابعا:البيئة القانونية

وهي توفر المنظومة القانونية الاقتصادية التي تعمل على حماية وتشجيع الإنتاج المحلي بوجود قوانين رئيسة مثل قانون الزراعة وقانون الصناعة وقانون الجمارك وقانون التجارة وقانون دعم وتشجيع الإنتاج[2]

وقانون المشتريات الحكومية وان تكون اللوائح المفسرة لهذه القوانين واضحة لكيلا يكون هناك تضارب في فهم النصوص القانونية بين المؤسسات المختلفة من القطاع الخاص والقطاع العام[3].

[1]مكحول باسم واخرون .نفس المرجع ص16
[2]مكحول باسم واخرون. مرجع سابق ص 17
[3]مكحول باسم واخرون.نفس المرجع ص17

المطلب الثالث: المشاكل والعيوب التي تواجه استراتيجية إحلال الواردات

على الرغم من المزايا التي حققتها البلدان النامية التي انتهجت هذا الأسلوب في عملية التصنيع، حيث أمنت لها الحماية المباشرة وغير المباشرة مزيداً من الدعم والتشجيع لتأمين متطلبات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية، فقد واجهت تلك الدول المشكلات التالية:

1. اصطدمت هذه الاستراتيجية بالقدرة المحدودة للسوق المحلية، واعتمادها على نمط استهلاكي معين، ولم تحاول تغييره أو تقدم بديلاً أفضل منه.
2. أدت هذه الاستراتيجية إلى التوسع والتنوع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية.
3. ترتب على ضيق السوق زيادة مشاكل الطاقات المعطلة في الوحدات الإنتاجية الأمر الذي ترتب على هذه الظاهرة انعدام الكفاءة الاقتصادية والغنية في الوحدات المنتجة في تلك الصناعات، وبالتالي عدم قدرة تلك الوحدات على استيعاب المزيد من العمالة.
4. إن اتباع هذه الاستراتيجية أدى إلى تعميق عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل، حيث تظل الصادرات مقتصرة على المواد الأولية الزراعية والمعدنية في حين تكون الواردات باهظة التكلفة وعائد الصادرات متدني، مما يؤدى إلى اشتداد العجز وزيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول.
5. نتيجة الاستمرار بالإنتاج بهدف إشباع الحاجات المدعمة حالياً في السوق ستزداد واردات التقنية الأجنبية، وبالتالي تزداد الفجوة التقنية وتتعمق التبعية التقنية للدول الأجنبية.[1]

6.إن استمرار فرض الضرائب الجمركية الحماية على السلع المستوردة من شأنه الإضرار بمستوى كفاءة الصناعات الوطنية بسبب انخفاض الضغوط التنافسية الناتجة عن تواجد السلع الأجنبية. فضلاً على ذلك ما قد ينتج عن السلوك الاحتكاري للمؤسسات المسيطرة على الصناعة.

7.تحمل المستهلكين لنوعين من الأعباء، تلك المتعلقة بجودة السلعة نتيجة لضعف حافز التطوير والتحسين في الإنتاج، وتلك المتعلقة بمستوى الأسعار المرتفع نسبياً نتيجة ارتفاع تكلفة الإنتاج أو نتيجة السلوك الاحتكاري للمنشآت المنتجة محليا.

[1] عوني جواد حسن.مرجع سابق ص80

8.زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج، فبدلاً في شراء سلعة تامة فإنه ينفق على شراء مستلزمات إنتاجها من آلات ومعدات وحقوق إنتاجها من الشركة الأجنبية أجنبية (الإتاوة. ونفقات الخبراء الأجانب وقطع الغيار اللازمة من وقت لآخر. الخ). ويزداد الوضع سوءا إذا ما كان المراد هو إنتاج سلعة معمرة كالسيارات والاعتماد على استيراد أجزائها ومكوناتها من الخارج.

9. الإضرار بصادرات الدول النامية من المنتجات الأولية التقليدية خاصة عند تشجيع الدولة للصناعات الناشئة، وذلك عن بتخفيض أسعار حصولها على الواردات من سلع رأسمالية ووسيطة، بجعل سعر صرف عملتها الرسمي أعلى من سعره الحقيقي، حيث يؤدي ذلك إلى رفع أسعار صادرات الدولة من السلع الأوليةوتقليل قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية[1].

[1]. القريشي، مدحت (2005)، القتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان.

المبحث الثالث:تجارب بعض الدول التي نجحت في سياسية إحلال الواردات.

إن بعض الدول لها تجربة رائدة في مجال التنمية الصناعية، وسنأخذ تجارب بعض الدول للاستفادة واستخلاص الدروس كما يلي:

أ - تجربة ماليزيا

الفترة الأولى (1991-2000): استطاعت ماليزيا أن تحقق طفرة تنموية، استحقت عن جدارة أن يطلق عليها " معجزة ، فقد تحولت ماليزيا من مجتمع زراعي متخلف بعد الاستقلال عن بريطانيا عام 1957، فضلا عن الصدامات العرقية التي حدثت في أواخر الستينات بين الملايو والصينيين، إلى مجتمع واقتصاد يشهد نمو متسارع على الصعيد الاقتصادي، وعملت على خلق تجانس واستقرار وطني بين العرقيات المختلفة المكون لها فقد ازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي من (680) دولارا عام 1974 إلى 3440 دولارا عام 1995 إلى 10600 دولارا عام 2013 ، فضلا عن أن – معدل التضخم فيها لا يزيد عن 3-4 % ومتوسط النمو الاقتصادي السنوي لها حوالى 7 (عوض, 2005). فهي بحق تستحق أن يطلق عليها لفظ معجزة، وبطبيعة الحال هذه الإنجازات لم تحدث من تلقاء نفسها، بل كالدولة دور كبير بالخصوص.

- **سياسة التنمية الوطنية منذ عام 1991-2000 :**

كانت هذه السياسة بمثابة استمرار للسياسة الاقتصادية الجديدة والتي تمثلت فيما يلى:

1 - تنشيط عمليات النمو الصناعي من خلال مؤسسات القطاع الخاص.

2 - تحديث البنية الأساسية.

3- التحول من الصناعات الهادفة إلى الإحلال محل الواردات إلى الصناعات الموجه نحو التصدير.

4 -تحقيق مزيد من التعاون مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية وخاصة تجمع دول الآسيان (فوزي، 2011)[1]è

الفترة الثانية (2001-2010): غنى عن البيان أن أي تجربة تنموية ليست بمعزل عن وجود تحديات ومعوقات تكتنف تجربتها التنموية، بل وتؤخرها أيضا، إذا لم يتم التعامل هذه التحديات مع والعقبات بش كل سليم وماليزيا ، Visionليست بمعزل عن هذه التحديات بالتزامن مع هذا وضع مهاتير لما يسمى رؤية ماليزيا) 2020 2020 وفيما يلي هذه السياسات، وكذلك أهم أهداف الخطط الخمسية التي اندرجت تحتها، فضلا عن المؤشرات التي حققه الاقتصاد الماليزي خلال هذه الفترة.[2]

[1]-عوني جواد حسن مرجع سابق ص83
[2]عوني جواد حسنمرجع سابق ص83

سياسة الرؤية الجديدة (2000-2010): تمثلت أهداف هذه الخطة فيما يلي:

1. مواصلة التنمية الاقتصادية والتوسع في إرساء شراكة عالمية من أجل التنمية.

2 استمرار سياسات القضاء على الفقر.

3. الارتقاء بمنظومة التعميم

4. تحقيق التوازن النوعي وتعزيز مكانة المرأة وتمكينها (فوزي. 2011)

فمن أهم مميزات عقد التسعينات في ماليزيا هو التوجه نحو السياسات الصناعية ذات الصناعات التقنية العالية والصناعات التكنولوجية العالية والصناعات كثيفة رأس المال بهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الماليزي على مستوى العالم وبفضل هذا التوجه ارتفعت صادرات ماليزيا من أقل من خمسة مليارات دولار عام 1980 إلى 100 مليار دولار عام 2002 الصاوي, 2011) إلى 211 مليار دولار عام 2013 حسب بيانات هيئة الاستثمار الماليزية.[1]

وفي السياق، أصدرت الحكومة الماليزية في عام 2003 حزمة جديدة من حوافز الاستثمار في أنشطة التصنيع والزراعة والسياحة في عدد من القطاعات الأخرى المتعلقة بالتصنيع, كما تضمنت هذه الحوافز إعفاءات مؤقتاً أو محدوداً أو حتى كاملاً من الضرائب، كما أنو لا توجد قيود كبيرة على الاستثمار في القطاعات المختلفة، في حين توجد بعض القيود على الاستثمار في الصناعات الموجهة إلى السوق المحلى والحكومة قد عمدت إلى تخفيف هذه القيود عام 1998 عندما أقرت إسقاط شرط الملكية والتصدير للمشروعات الصناعية الجديدة، كما اتسعت هذه التسهيلات لتشمل قطاعات التأمين والنقل البحري والاتصالات. وقد تركزت الاستثمارات الأجنبية في ماليزيا منذ عام 1986 حتى عام 1996 بنسبة 38.7 %، وقد تركزت الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات كالصناعات الكيميائية. وازدادت نسبة [2] مساهمة الاستثمار في الناتج المحلى الإجمالي عام 1990 من 32.7 % إلى 36% عام 2000. (موقع هيئة تشجيع الاستثمار) وطبقا للإحصائيات، فإن عام 2011 قد شهد تدفق استثمارات أجنبية إلى ماليزيا تقدر ب 148.6 مليار رينجيت ماليزي 1 دولار) يساوي 2.655 رينجيت ماليزي). وهذا بدوره أوجد ما يربو عن 149 ألف وظيفة من خلال إقامة 4,964 ألف مشروع، وقد نمت نسبة لاستثمارالأجنبي من النسبة الكلية للاستثمارات في ماليزيا من 42.1 % عام 2010 إلى 44.6 % عام 2011.[3]

[1] عوني جواد حسن.نفس المرجع ص83
[2] عوني جواد حسن مرجع سابق ص83
[3] عوني جواد حسن.مرجع سابق ص84

ب -تجربة تركيا

أثبت الاقتصاد التركي أداء ممتازاً بفضل معدل نموه المطرد خلال السنوات الثماني الأخيرة، ساعدت استراتيجية الاقتصاد الكلي السليمة مع السياسات المالية والإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها منذ 2002 على دمج الاقتصاد التركي في العالم المعلوم، وفي الوقت نفسه على تحويل الدولة إلى واحدهم كبرى الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتها. ولقد مهدت الإصلاحات الهيكلية، لعملية طلب تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي, الطريق لتطبيق تغييرات شاملة في عدد من المجالات، وتمثلت الأهداف الرئيسة من هذه الجهود في زيادة دور القطاع الصناعي في الاقتصاد التركي من أجل تعزيز كفاءة القطاع المالي ومرونته إضافة إلى إرساء نظام الضمان الاجتماعي على أساس أكثر قوة، في الوقت الذم عززت فيه الإصلاحات الهيكلية من أساسيات الاقتصاد الكلي للدولة، حقق الاقتصاد نموا من خلال معدل نمو للناتج الإجمالي المحلي الحقيقي السنوي حيث بلغ متوسطة 5 % على مدار السنوات ما بين عامي(2002 و 2012) لقد ساهمت أيضاً التحسينات الملحوظة التي شهدها الاقتصاد التركي في تعزيز التجارة الخارجية بينما وصل . الصادرات إلى (153) مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2012 بعد أن كان 36 مليار دولار أمريكي في عام 2002.[1]

دخلت تركيا إلى مرحلة جديدة من التخطيط بأجندة معلنة للتحول الصناعي المتزامن مع التحرير الاقتصادي. وقد عمد صانعو السياسة التركية إلى استنساخ النموذج الشرق آسيوي وتحديدا الكوري والياباني للدولة الموجهة للتنمية[2]

لقد شهد الاقتصاد التركي في الثمانينيات تحريرا متدرجا للتجارة بهدف تغيير الأسعار النسبية لصالح إعادة توجيه التصدير لشركات القطاع الخاص، وكان الهدف وراء التدرج والتفاوت بين القطاعات الصناعية المختلفة هو تجنب تقويض البنى التحتية الصناعية الوطنية، فاستمرت الحماية بل زادت في بعض الأحيان للعديد من الصناعات الحساسة بما فيها الصناعات التصديرية كالمنسوجات والملابس، اذ يتم فرض أقل معدلات الحماية على الواردات من المواد الأولية والوسيطة وأعلاها على المواد المصنعة، ففي عام 1990 كانت الحماية الاسمية والفعلية للمواد الأولية 10.86% و 16.5%% على الترتيب مقابل 18.27 % و 29.27% على الترتيب على المواد التعدينية والطاقة بينما كانت الحماية الاسمية والفعلية للمواد المصنعة 36.27 و 50% على الترتيب

[1]المرزوك، خالد (2013)السياسات التجارية ، كلية الدارة والقتصاد ، جامعة بابل، بغداد.
[2]المرزوك، خالد مرجع سابق

وهو ما يعنى تخفيض تكلفة حصول الصناعات التركية على مدخلات الإنتاج مع حمايتها من Togan2005 المنافسة من خلال حماية فعلية مرتفعة، وقد استمر نهج التحرير التدريجي للتجارة حتى منتصف التسعينيات، إذ دخل الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 1996 ، وهو ما تمخض عنه إزالة جميع أشكال الحماية الجمركية

وغير الجمركية لتسيير التجارة بين الطرفين وبحلول هذه المرحلة أثمرت السياسة التجارية التركية عن إعادة توجيه القطاعات الصناعية كثيفة العمالة نحو التصدير.لقد احتفظ نظام الحوافز في التسعينيات من خلال إصدار عدد كبير من الشهادات للمشروعات المستفيدة من الحوافز حيث تم إصدار ما يزيد عن 38971 شهادة في الفترة 1990 -2001 وعلى الرغم من توسع برامج حوافز الاستثمار في التسعينيات إلا أنها مرت بإعادة هيكلة ملحوظة خصوصا في الحوافز الموجهة[1]للصناعات التصديرية إلى أن تكون حوافز غير مباشرة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: تحول بعض الامتيازات إلى مصادر ريعية لتكسب المصدرين[2].

وهو ما ظهر جليا باسم الصادرات الخيالية، حيث قصد منها الحصول على دعم الدولة من دون نشاط حقيقي كما أن الحد من الحوافز المباشرة أتى استجابة إلى الالتزامات التركية في إطار اتفاقية الجات التي انضمت إليها تركيا في 1982 التحول من الحوافز المباشرة إلى تلك غير المباشرة من خلال التخفيضات الجمركية برامج التمكين كالتأمين، ومساعدات في مجالات التسويق والبيع.

ولقد شهد عقد التسعينيات تغيرا نسبيا في مصادر القدرة المؤسسية للدولة من أجل إعادة هيكلة الصادرات، إذ ظهر جليا دور المؤسسات المساعدة في أوساط القطاع الخاص وكن ثمة نموذجان لهذه المؤسسات هما:

أ. بنك تمويل الصادرات التركي: بعد إلغاء أشكال الدعم المباشر تم إنشاء بنك تمويل الصادرات في 1987 كإطار مؤسسي بديل لتوفير الائتمان منخفض التكلفة للمصدرين وهو بنك مملوك للدولة بالكامل. وقد أدى البنك دورا جوهريا في تقديم الائتمان والضمانات للمصدرين، حيث تشير تقارير البنك الدولي للعام 2007 بأن بنك تمويل الصادرات احتفظ بأعلى نسبة ائتمان لإجمالي الأصول بين سائر البنوك التركية العاملة، ولعل هذه الملاحظة تبرز الدور التنموي الذل لعبه البنك في تصحيح أحد المثالب التي شاب النظام المصرفي التركي والمتمثلة في انخفاض الائتمان كنسبة من الأصول (البنك الدولي، 2005). [3]

[1]المرزوك، خالد نفس المرجع
[2]Ersel, H. and Filiztekin, A(2008): government support to private
[3]

ب اتحادات المصدرين: يعتبر اتحاد المصدرين نموذجا واضحا للمؤسسات المساعدة في تجميعه للمنتجين في القطاع الخاص على أساس جغرافي أك قطاعي من أجل التعاون والتنسيق كالتعبئة المشتركة للموارد بين شركات القطاع الخاص والدولة، وتأتي أهمية هذا الاتحاد من حيث:

1. طبيعة العلاقة التخصصية مع وزارة التجارة الخارجية وإدارة سياسات التجارة و التصدير.

2 . تجميع وتمثيل مصالح القطاعات المصدرة.

3. تميزه بصلاحيات تنظيمية وتحديدا في مجالات توزيع حصص المصدرين وتسجيل المصدرين وتخصيص الدعم الحكومي الموجه للمصدرين.

4. تعبئة الموارد وتقديم خدمات خاصة للشركات الأعضاء في مجالات التنمية والتطوير والبحث الاقتصادي والخدمات الاستشارية والعلاقات العامة ودعم برامج التدريب.

5. توفير المعلومات عن الأسواق الأجنبية كالإجراءات الإدارية ذات الصلة للمنتجين.[1]

بناء القدرات المؤسسية في مجالات المواصفات والاعتماد والجودة:

بدأت الإصلاحات المؤسسية في المواصفات والاعتماد كالجودة مع دخول الاتحاد الجمركي التركي مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 1996 وذلك لضمان اندماج المنتجات التركية بالكامل في السوق الداخلية الأوروبية) المؤسسات القائمة وتحديدا هيئة المواصفات التركية Vogelالأمر الذي دعا إلى إعادة هيكلة وإصلاح (2002 وهي هيئة تابعة لاتحاد الغرف التجارية والصناعية التركية مما أدى إلى انعكاسات إيجابية عمى أداء الصادرات التركية في الأسواق الأوروبية.[2]

[1] عوني جواد حسن.مرجع سابق ص20
[2] عوني جواد حسن.نفس المرجع ص21

برامج دعم الشركات متوسطة وصغيرة الحجم:

تمثل الشركات متوسطة وصغيرة الحجم الجزء الغالبان القطاع الخاص التركي (شركات لأقل من 500 عامل وقد كان نصيب هذه الشركات في القطاع الصناعي التركي 99.92% في [1]2002، وقد كانت مشاكل هذه الشركات تتمثل فينقص الموارد والمعرفة عن الأسواق الخارجية[2].

وفي إطار مواجهة هذه التحديات سعت الدولة للتدخل منذ بداية التسعينيات إلا أن تدخل الدولة شهد توسعا كبيرا مع بدء عملية الاندماج مع الاتحاد الأوروبي وتجلى التأثير الأوروبي في وجوه ثلاثة:

الأول: تحرير التجارة بالكامل مع دول الاتحاد الأوروبي الأمر الذل حفز الدولة التركية إلى التدخل لدعم قدرة القطاع الخاص على التنافس على الصعيد المحلى والخارجي.

الثاني: إن دعم الشركات متوسطة وصغيرة الحجم كان ضمن البرامج المسموح بها في إطار الاتحاد الجمركي وتحديدا في دعم هذه الشركات في تحسين الجودة وزيادة الإنتاج والاستجابة لاحتياجات هذه الشركات في مجالات تنمية المنتجات وزيادة التشغيل.

الثالث: فهو وجود سياسة صناعية تركية تتسع لتشمل هذه الشركات. وقد شهدت برامج دعم الشركات متوسطة وصغيرة الحجم نقلة نوعية منذ عام 2003 مقارنة بالثمانينيات والتسعينيات وهو ما يتضح من حجم ونطاق عمليات هيئة تنمية ودعم الشركات متوسطة وصغيرة الحج إذ بلغ إجمالي إنفاق الدعم لهذه الهيئة في الفترة (1990-2002) 20.5 مليون دولار مقابل 248.5 مليون بين 2003 -2005 بمعنى أن الإنفاق ارتفع بمقدار 12% في عامين يضاف إلى ذلك. الحكومة التركية على إيجاد أطر جديدة للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ففي عام 2004 أطلقت هيئة تنمية حرص الشركات المتوسطة والصغيرة خارطة طريق للوقوف على حاجات هذه الشريحة، وشارك في هذه المبادرة نحو أربعين ألف شركة متوسطة وصغيرة الحجم[3]

[1]Melvin, Stephen,(2007), International economics 7 edition, addison Wesley
[2]Amooti(2006) , Koojo, Using the Integrated Assessment and Planning Model ,Kampala,Uganda.
[3]Togan, S. and Hoekman, B. (2005)Turkey: Economic reform and accession to the European Union, Washington .DC: World Bank

ج - تجربة البرازيل

نهاية سنة 2011 أعلن رسمياً أن البرازيل أصبحت سابع أكبر اقتصاد على مستوى العالم، متقدمة بذلك على بريطانيا، حيث حققت نموا بلغ 2.7 بالمائة، وفق ما أعلن عنه وزير المالية البرازيلي، مقابل تحقيق الاقتصاد البريطاني نموا بنسبة لم تتجاوز 0.8 بالمائة، إنجاز يأتي بعد سنة من ولاية الرئيسة الحالية ديلما روسيف"، وكان ثمرة لنجاح برنامج اقتصادي إصلاحي طموح، شهدته البرازيل طوال ثماني سنوات هي فترة حكم الرئيس السابق لويس ايناسيو لولا دا سيلفا " الشهير ب "لولا[1]

مراحل تطور الأوضاع الاقتصادية البرازيلية (لامبير، 2009)

المرحلة الأولى: هي سبعينيات القرن العشرين حيث تبنت الحكومات العسكرية سياسات رأسمالية دافعت فيها عن مصالح رجال الأعمال كأصحاب الشركات دون الاكتراث بالطبقات الفقيرة. كما عمدت إلى

الاقتراض من الخارج لتنفيذ مشروعها التنموي مما خلف ديونا اقتصادية كبيرة شكلت عبئا على الأجيال اللاحقة.

المرحلة الثانية: هي ثمانينيات القرن العشرين واجهت فيها الدولة أزمة الديون خاصة بعد السياسات الافتراضية المتهورة التي انتهجتها الحكومات العسكرية، وتميزت فترة الثمانينيات بعدة محاولات للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كما شهدت تراجعاً في معدلات النمو.

المرحلة الثالثة: وتتمثل في تسعينيات القرن العشرين، وكان الجيش آنذاك قد تراجع تماماً . عن الحياة السياسية. ونجح الانتقال السلمي والتدريجي، وانتقلت السلطة إلى حكومات مدنية متعاقبة وانتهجت الحكومات المدنية خلال عقد التسعينيات سياسات اقتصادية رأسمالية، وتبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق وعمت البرازيل حمى الخصخصة والتحرير الاقتصادي.

التوسع في الصناعة: اتجهت السياسات الاقتصادية إلى الاهتمام بشقين للصناعة

الأول: الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل: تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج.

الثاني: الصناعات التقنية المتقدمة، حيث خطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعات السيارات والطائرات[2].

التوجه نحو التكتلات الاقتصادية: لم تكتف البرازيل بالعمل على استخدام السياسات الاقتصادية الداخلية للنهوض بالاقتصاد البرازيلي، وإنما أيضاً في خطت خطوات متميزة على مستوى السياسات الاقتصادية الخارجية واعتمدت على منظمة "المير وكسور "، وهي بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب. وتشكلت باعتبارها اتفاقية للتجارة الإقليمية بين كل من: البرازيل والأرجنتين وباراجواي، وأوروجواي، وذلك في 1991، بعضوية، غير

[1]Timothy J. Power,(2010): Brazilian Democracy as a Late Bloomer :Reevaluating the Regime in the Cardoso-Lula Era, Latin American Research Review, Vol. 45, No

[2]شقورة، محمد (2010)، الطار العام للتنمية، صحيفة دنيا الوطن، فلسطين.

كاملة الفنزويلي، وبوليفيا. وتعد اليوم رابع أكبر قوة اقتصادية في العالم، وشكلت البرازيل مع روسيا والصين والهند مجموعة (البريكس) سنة 2009 ، ثم انضمت لهم جنوب إفريقيا في 2010 م، وهو تجمع لخمس دول تعد صاحبة أكبر اقتصاديات على مستوى الدول النامية، حيث يعادل الناتج الإجمالي المحلى لتلك الدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة.

ويمكن القول أخيراً بأن اتباع سياسات التقشف أدى إلى استعادة الثقة في الاقتصاد البرازيلي, ومن ثم زيادة الاستثمارات والإنتاج، وتشجيع الصناعة والزراعة والسياحة، وهو ما أدى لاتساع فرص العملوزيادة الدخل للبرازيليين ، ومن جهة أخرى ساعدت برامج الإعانة الاجتماعية بشكل مباشر على الرفع من مستوى الدخل وتحسن المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة. ومع تحسين دخلهم أصبحت هذه الطبقات تمثل قوة شرائية كبيرة ساعدت في ازدهار المشروعات الإنتاجية الوطنية، وظهر ذلك بوضوح خلال فترة الأزمة العالمية في2008 ، حيث كانت البرازيل أقل دول العالم العال تأثراً بالأزمة، وحققت آنذاك نموا بلغ 5.1 بالمائة.

خاتمة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تقييم الإطار النظري للواردات و التي تمثل جميع السلع و الخدمات المنتجة في العالم الخارجي التي يتم استردادها بغية استهلاكها و استخدامها داخل الاقتصاد الوطني , و النمو الاقتصادي و الذي هو بدوره يؤدي الى زيادة مستمرة المتوسط الفرد من الدخل الحقيقي , و قد جاء هذا الفصل في ثلاث مباحث حاولنا فيها اعطاء مفاهيم حول الواردات و سياسة احلالها و تأثيرها على النمو الاقتصادي و مساسها بمعدلات التضخم و اعتبرناها بدورها كألية لتقليل حجم الواردات باتباع هذه السياسة التي تعتبر احلال السلع التي تعتبر احلال السلع و الصناعات المحلية محل السلع المستوردة البسيطة من السلع الاستهلاكية و غير المعمرة كالصناعات الغذائية ، و بينا في هذا المطلب عوامل نجاحها و العوامل التي تشكل مشاكل و عيوب لها ، اعطينا امثلة عن لتجارب دول اخرى .

الفصل الثاني :

واقع الواردات و التضخم في الجزائر

تمهـــــــيد :

-ان القيام بتحليل قدرة شرائية للمواطن بعد اليوم من بين الانشغالات الرئيسية لبلد مثل الجزائر، خاصة وأن هذا البلد يجتاز مرحلة انتقالية تعرف تحولات وتغيرات كبيرة تم القيام بها خلال السنوات الأخيرة - وقصد التمكن من التقييم الجيّد لسياسة تخفيض واردات و اثره على قدرة شرائية للمواطن اعتمدنا في دراستنا على تحليل عدد من المؤشرات الكمية التضخم و واردات وصادرات. في توصيف قدرة شرائية للمواطن فإننا تخصص لها حيزا مهما من هذه الدراسة في الجزائر .

سنتناول في هذا الفصل المباحث الاتية :

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي.**
- **المبحث الثاني : دراسة قياسية لتأثير الواردات على التضخم .**
- **المبحث الثالث : دراسة تحليلية للواردات و التضخم .**

المبحث الاول :مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي .

المطلب الأول:تعريف الاقتصاد القياسي وأهميته.

- **تعريف الاقتصاد القياسي.**

يعرف الاقتصاد القياسي بأنه،أداة رابطة بين النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء، ويعتمد باحثوا القياسالاقتصادي على المبادئ النظريةالاقتصادية لبنائهم للنموذج القياسي.ويمكن تطبيقه على عدة ميادين مثل العلوم الاجتماعية والإنسانية، الصحة، وغيرها.[1]

الاقتصاد القياسي هو اسلوب من اساليب التحليل الاقتصادي، يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، الموجودة في النظريات الاقتصادية، بالاستعانة بالعديد من العلوم الاخرى واهمها الرياضيات والاحصاء وغيرها، للوصول الى الهدف باختبار الفروض والتقدير، ورسم السياسات واتخاذ القرارات

- **أهمية الاقتصاد القياسي:**

وتأتي أهمية الاقتصاد القياسي من نتائج التطبيقات المختلفة وإمكانية توظيفها للتحكم في الظواهر المدروسة:
1-التقدير الكمي لتأثير العوامل المؤثرة على الظواهر الاقتصادية المدروسة من حيث حجم التأثير واتجاهه، وهذا يجعل عملية التحكم واضحة وسهلة، وكذلك العمليات الاقتصادية من خلال التحكم بالعوامل المؤثرة فيها[2]

[1]-كمال سلطان محمد سامل .الاقتصاد السياسي مكتبت الوفاء .الاسكندرية .2013.ص11
[2]كمال سلطان محمد سامل.نفس المرجع ص11

المطلب الثاني:أهداف الاقتصاد القياسي

من أهم إهداف الاقتصاد القياسي:

- **تحليل واختبار النظريةالاقتصادية:**

إن تحليل واختبار النظرية الاقتصادية يعد هدف رئيسي من أهم أهداف الاقتصادي السياسي وهو يفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية،

- **رسم السياسات واتخاذ القرارات:**

يتم ذلك عن طريق الحصول على قيم عددية لعمليات العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات وتوفر السلع والأساليب المختلفة لرجال الأعمال،والحكومات في اتخاد القرارات الحالية بتقديرالمعلماتالفنية،وتأسيسا على ذلك فإن معرفة القيم العددية لعملياتالنموذج تساعد على اجراء المقرنات واتخاد القرار المناسب سواء على مستوى المنشأة أو الدولة.[1]

- **التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل:**

يساعد الاقتصاد القياسي الحكومات في وضع السياسات، من خلال توفري القيم العددية معلمات المتغيرات الاقتصادية، والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصاديةمستقبلا، إن هذه التنبؤات متكن من تنظيم الحياة الاقتصادية واتخاذ إجراءات معينة للتأثرفي متغيرات معينة، وما هو الأثرالمتوقع لزيادة أسعار السلع البديلة أو المكملة على الكمية المطلوبة من السلعة، حيث أن الاقتصاد القياسي سوف يحدد مستوى الكمية فيما إذا كان مرتفعا أو منخفضا وهكذا لبقية الظواهر الاقتصادية وما يتعلق بها مستبقلا[2].

[1]حسن علي باخيت.سحر فتح الله.الاقتصاد السياسي .دار اليازورياالعلمية .عمان .الاردن .2007.ص18
[2]حسن علي باخيت.سحر فتح الله.انفس المرجع ص18

المطلب الثالث:منهجية البحث في الاقتصاد القياسي

- **المرحلة الاولى : تقدير متغيرات النموذج :**

يقصد بتعين النموذج، صياغة العلاقات الاقتصادية لحلالبحث فيصورة رياضية حتيمكن قياس معلماتها، باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، وتنطوي هذه الخطوة على عدد من الخطواتاهمها

- تحديد متغيرات النموذج
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج
- تحديد التوقعات المسبقة

- **المرحلة الثانية تقدير معلمات النموذج:**

.ينتقل الباحث الى مرحلة قياس أو تقدير المعلمات بعد الانتهاء من صياغة العالقات حمل البحث، في شكل رياضيخلال مرحلة التعيين ، ويعتمد الباحث أساسا في تقديره للمعلمات على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيراتالتي يتضمنها النموذج، وعلى فنون قياسية تستخدم في عملية القياس، وهي تسمى مقدرات، وتنطوي هذه المرحلة على ثلاث خطوات على الاقل

- تجميع البيانات .
- حل مشاكل التجميع
- اختيار طريقة القياس الملائمة.

المرحلة الثالثة تقييم المعلمات المقدرة النموذج

بعد أن ينتهي الباحث من تقديم القيم الرقمية لمعلمات النموذج، من خلال بيانات واقعية، فإنه يشرع في تقييم المعلمات المقدرة، والمقصود بتقييم المعلمات المقدرة تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها[1]لامدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية وما كانت مقبولة من الناحية الاحصائية، ويوجد هناك عدد من المعايير، والتيتمكننا من اتمام عملية التقييم اهمها:

[1]امال حاجي.اثر الواردات على النمو القتصادي في الجزائر.دراسة قياسية 1970-2013ص79

- **المعايير الاقتصادية:** تستمد هذه المعايير من النظرية الاقتصادية، حيث يتم مقارنتها مع إشارات ومقادير المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية مسبقا فأن هذا يمكن أن يكون مبررا لرفض المعلمات المقدرة.

- **المعايير الاحصائية**: تساعدنا هذه المعاييرفي تحديد المعنوية الاحصائية للقيم المقدرة للمعلماتا لتي حصلناعليها كما تحدد درجة الثقة في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج.

- **المعايير القياسية**: لبناء أي نموذج يجب وضع معاييرافتراضات خاصة بالنموذج لهدا يضع نظرية الاقتصاد القياسي للتأكد من صحة هذه الفرضيات الخاصةبالطريقة القياسية المستخدمة في بناء النموذج ومن بين هذه المعايير التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، الارتباط الذاتي وغيرها.

- **المرحلة الرابعة تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ**: إن أهم أهداف الاقتصاد القياسي، هو التنبؤ بقيم المتغيراتفيالمستقبلالتي تكون صالحة من الناحية الاحصائية لذلك يتم اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ قبل استخدامه[1]

[1]امال حاجي مرجع سابق ص79

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للواردات والتضخم

المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور الواردات

منحنى بياني يوضح تطور الواردات خلال فترة (1990-2022)

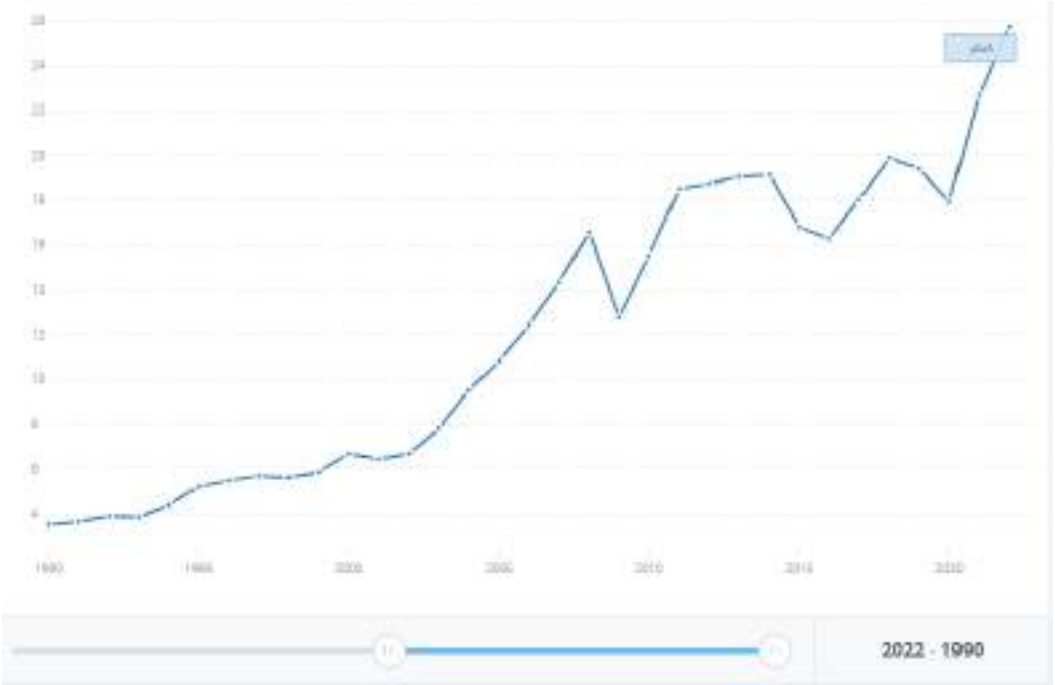

احصائيات من البنك الدولي

من خلال هذا الشكل تم استنتاج أن خلال سنة 1990 إلى غاية 2006 عرفت هذه المرحلة انخفاضا متذبذبا في الواردات بداية من سنة 1990 حتى حدوث تشبع مفاجئ في الطلب سنة 1996 وانخفاض الواردات الغذائية نتيجة ارتفاع الإنتاج الزراعي، ثم ارتفاعا متذبذبا من سنة 1997 إلى غاية 2006 تزامنا البرامج التنموية في الجزائر ؛ مع بداية تطبيق و خلال فترة (2006-2015 : عرفت الواردات خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا وتصاعدا وهو ما يوحي بعدم نجاعة البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر؛ أما في مرحلة (2015-2020): عرفت خلالها الواردات تناقصا مستمرا بسبب انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتغير معدلات التضخم

منحني بياني يوضح تغير معدلات التضخم خلال فترة (1990-2022)

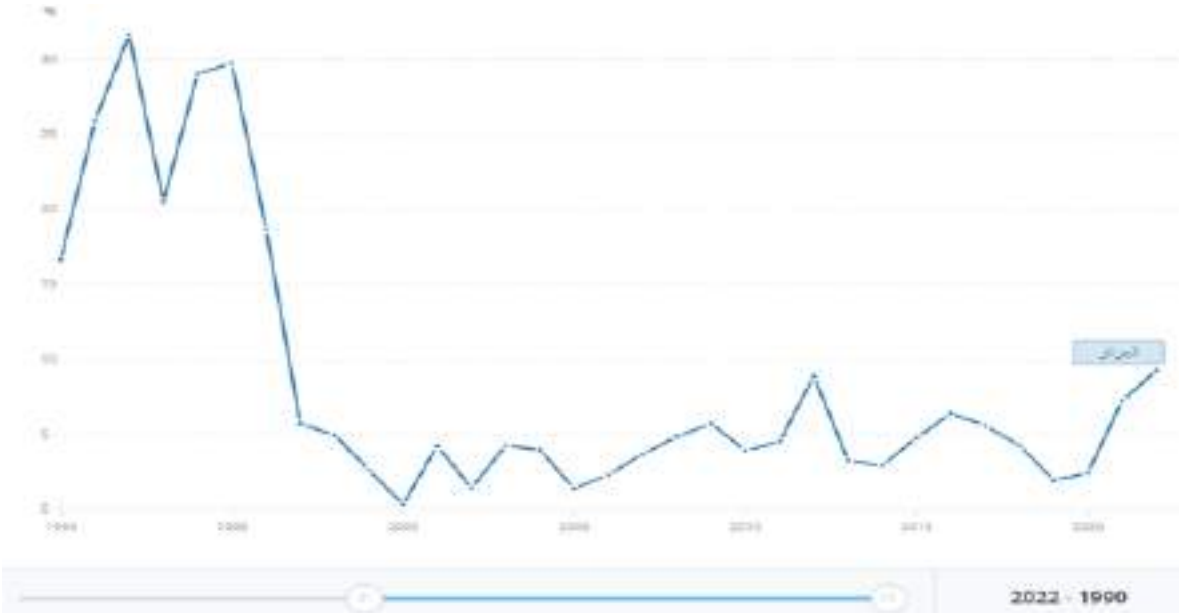

احصائيات من البنك الدولي

خلال الفترة من 1990 إلى 2020، شهدت الجزائر تضخمًا في أسعار السلع. تعتبر الأسعار المرتفعة للسلع من التحديات الاقتصادية التي واجهت البلاد خلال تلك الفترة. وفيما يلي بعض العوامل التي ساهمت في هذا التضخم:

تكاليف الإنتاج: زيادة تكاليف الإنتاج للسلع يمكن أن تؤدي إلى زيادة الأسعار. قد تتضمن هذه التكاليف زيادة أسعار المواد الخام والطاقة وتكاليف العمالة. إذا ارتفعت هذه التكاليف، فمن المرجح أن تنعكس هذه الزيادة على أسعار السلع.

التضخم النقدي: قد يكون توسع الكمية النقدية في الاقتصاد بمثابة عامل يساهم في زيادة الطلب وبالتالي رفع الأسعار. إذا تم زيادة الإنفاق الحكومي بشكل كبير دون توازنه بزيادة في الإنتاجية الاقتصادية، فقد يتسبب ذلك في زيادة الكمية النقدية وزيادة الطلب على السلع.

التباين في العرض والطلب: قد يكون التباين بين العرض والطلب على السلع عاملًا آخر يؤثر على الأسعار. إذا كان الطلب على سلعة معينة أعلى من العرض المتاح، فمن المرجح أن يزيد ذلك من سعرها.

التغيرات في سياسات التجارة والجمارك: يمكن أن تؤثر التغيرات في سياسات التجارة والجمارك على تكلفة الاستيراد والتصدير، مما قد ينعكس في أسعار السلع المحلية. إذا تم فرض رسوم جمركية مرتفعة أو تغيرت السياسات التجارية بشكل كبير، فقد يتأثر سعر السلع.

التغيرات السياسية والاقتصادية: تأثرت الجزائر بتحولات سياسية واقتصادية خلال تلك الفترة. الاضطرابات السياسية والتغيرات في السياسات الاقتصادية يمكن أن تؤثر على الثقة في الاقتصاد وتسهم في التضخم. يجب ملاحظة أن هذه العوامل هي عوامل عامة وقد تكون هناك عوامل إضافية تؤثر على تضخم السلع في الجزائر خلال الفترة المحددة. ينبغي إجراء دراسة مفصلة لتحليل العوامل الدقيقة وتأثيراتها على تضخم السلع في تلك الفترة الزمنية.

المبحث الثالث: دراســـة قياســية

المطلب الأول: تقديم متغيرات النموذج

التضخم: هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات. ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) هو المؤشر الأكثر شيوعًا واستخدامًا، حيث يتتبع مستوى متوسط أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة، وبذلك فإن معدل تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المتوسط وبمرور الوقت يمثل التضخم.[1]

الواردات: هي عملية نقل المنتجات من مصدر خارجي إلى داخل الدولة، وتشكل الواردات العمود الفقري للتجارة الدولية، وفي حال تجاوزت قيمة الواردات لقيمة الصادرات في الدولة؛ فذلك يعني امتلاكها لتوازن تجاري سلبي.[2]

الصادرات: يُقصد بالصادرات السلعية قيمة الإنتاج المادي السلعي المحلي، المصدر إلى الخارج. وتقدر قيمة السلع المصدرة بسعر وصولها إلى ميناء الشحن، متضمناً بذلك نفقات النقل الداخلي، والتأمين الداخلي، وغيرها من النفقات المحلية على السلع إلى حين شحنها.

بالاعتماد على الدراسات السابقة وبالإضافة على إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-1202) وتشمل متغيرات الدراسة كل من معدل تضخم (**TINFI**)وواردات، صادرات لأجل يتم تقدير المعادلة النظرية التالية:[3]

[1] رانيا الشيخ طه.التضخم أسبابه آثاره سبل معالجته.العدد18.-2021 ص5
[2] عمر صخري .مرجع سابق ص131-132
[3] رضوان محمود العمر.التسويق الدولي .دار وائل للنشر الأردن .2007-ص133

TINFI) =c(1)’ M + C(2) *(M) + Ut)

حيث ان:

■يعبر (MC1) عن واردات

(■C2 (X صادرات

■ UT حد الخطأ العشوائي يعبر عن اثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج و الأخطاء الخاصة بالقياس وجمع المعلومات، مع افتراض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا يساوي الصفر وتباين ثابت.

وبما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية فان المعالم الجزئية C1.02.03.04.05.C6 تمت معها الدراسة بالنسبة للمتغيرات التفسيرية وذلك بالاعتماد على برنامج économétriques eviews10 الذي يشمل على العديد من الطرائق المستخدمة في القياس.

المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل

لاختبار استقراريه السلاسل الزمنية تم الاعتماد على اختبار ديكي فلير المطور واختبار فيليبس بريون حيث تنص الفرضية العدمية للاختبارين :

- كأول خطوة سنحاول معرفة إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة والتي تقوم على الفرضيتين التاليتين :

- : سلسلة زمنية غير مستقرة (وجود جذر الوحدة) .

-: سلسلة زمنية مستقرة (عدم وجود جذر الوحدة)

1. معدل التضخم TINF

Null Hypothesis: TINFI has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.128264	0.0351
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

نتائجه تبين أن القيم المطلقة لإحصائية (TQJ) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية.

وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأول

Null Hypothesis: D(TINFI) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.683145	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد طالبين باعتماد على برنامج

2- الواردات

NullHypothesis: M has a unit root

Exogenous: Constant

LagLength: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
AugmentedDickey-Fuller test statistic		0.015689	0.9512
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

MacKinnon (1996) one-sided p-values

نتائجه تبين أن القيم المطلقة لإحصائية (TQJ) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضيةالعدمية أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية.

وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأول:

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.427718	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

.MacKinnon (1996) one-sided p-values*

3-الصادرات

NullHypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant
LagLength: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
AugmentedDickey-Fuller test statistic		-1.904068	0.3262
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

نتائجه تبين أن القيم المطلقة لإحصائية *(TQJ)* أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية

وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأول

Null Hypothesis: D(X) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.204915	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المطلب الثالث:دراسة التكامل المشترك

بما أن السلاسل مستقرة من نفس الدرجة ما يدفعنا للقيام باختبار التكامل المتزامن و التأكد من وجود علاقات على المدى الطويل بين المتغيرات و من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهـانسن :

Date: 05/16/23 Time: 03:43
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 afteradjustments
Trend assumption: Lineardeterministic trend
Series: TINFI M X
Lagsinterval (in first differences): 1 to 1

UnrestrictedCointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.643435	38.38053	29.79707	0.0040
Atmost 1	0.244458	8.474640	15.49471	0.4161
Atmost 2	0.011839	0.345379	3.841466	0.5567

Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesisat the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

UnrestrictedCointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.643435	29.90589	21.13162	0.0023
Atmost 1	0.244458	8.129261	14.26460	0.3657
Atmost 2	0.011839	0.345379	3.841466	0.5567

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesisat the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

يتضح لنا أن احتمال الإحصائية أكبر من القيم الحرجة وبالتالي نرفض الفرضية العدمية أي رتبة المصفوفة معدومة وبالتالي عدم وجود علاقات توازنيه طويلة المدى بين بعض المتغيرات

2 التقدير بطريقة المربعات الصغرى

بعد التأكد من استقراريه السلاسل الزمنية ووجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة ، سنقوم الآن بتقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: TINFI
Method: Least Squares
Date: 05/16/23 Time: 04:43
Sample (adjusted): 1990 2020
Included observations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-24.30144	7.047877	-3.448051	0.0018
M	0.698764	0.123210	5.671346	0.0000
X	11.55059	4.935660	2.340233	0.0266

R-squared	0.534617	Meandependent var	10.99998
Adjusted R-squared	0.501375	S.D. dependent var	13.48573
S.E. of regression	9.522730	Akaike info criterion	7.437006
Sumsquaredresid	2539.107	Schwarz criterion	7.575779
Log likelihood	-112.2736	Hannan-Quinn criter.	7.482243
F-statistic	16.08273	Durbin-Watson stat	1.873899
Prob(F-statistic)	0.000022		

Prob(F-statistic) 0.000022

من خلال النتائج المحصل عليها في تقدير نموذج أثر الواردات و الصادرات على التضخم

. نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تقدر بـ 0.534617ومنه فالنموذج المعتمد يفسر مامقداره53.46 % من التغير في إجمالي وهي معنوية ، كذلك فإن قيمة اختبار F

تساوي16.08273 وهي معنوية عند مستوى معنوية قدره 000%، لأن قيمة مستوى

معنوية هذا الاختبار تساوي0.00000 وهي أقل من القيمة الحرجة ، وهذا ما يدل على

المعنوية الإجمالية للنموذج.

اختبارات العلاقة السببية لجراجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/16/23 Time: 04:51
Sample: 1990 2021
Lags: 2

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M does not Granger Cause TINFI	29	4.52972	0.0214
TINFI does not Granger Cause M		2.74748	0.0542
X does not Granger Cause TINFI	30	0.31539	0.7324
TINFI does not Granger Cause X		2.63148	0.0400
X does not Granger Cause M	29	1.20012	0.3186
M does not Granger Cause X		8.45150	0.0017

المصدر :من اعداد طالبين باعتماد على برنامج eviews10

بلغت نسبة العلاقة السببية من الواردات و الصادرات على التضخم على التوالي

0,04 – 0,05 فقد أوضحت بأن الواردات والصادرات يؤثر على التضخم

التحليل الاقتصادي:

من خلال الدراسة القياسية باستخدام صياغة النماذج يمكن القول ان هذه الدراسة تهدف الى اختبار فرض اساسي يتمثل في ان التغيرات التي تحدث في سلوك الطلب على الواردات في الجزائر يمكن تفسيرها بالتغيرات التي تحدث في الدخل الحقيقي بالإضافة الى تحليل سلوك الحركي للواردات في الاجل القصير لتعرف على الية تعديل الطلب على الواردات في الاجل القصير للحفاظ على مستواه التوازني في الاجل الطويل , و النتائج التقدير اشارت الى ان الواردات غير مرنة بالنسبة لمحدداتها و التي تمثل كل من الناتج المحلي الاجمالي و الاسعار النسبية و حجم الصادرات بالرغم من عدم مرونة الواردات بالنسبة لمحدداتها الا ان الصادرات تعتبر

اهم محدد لها في الاجل القصير يليها الناتج المحلي الاجمالي المحدد الرئيسي للواردات الجزائرية تليه الاسعار النسبية في حين ان الصادرات غير معنوية بالنسبة لتضخم لهذا قمنا بطرح هذه الاشكالية ما هو واقع التضخم في الجزائر (1990__2021) و الهدف الاساسي من ذلك محاولة تتبع تطور معدلات التضخم في الجزائر اسباب ارتفاعها بالإضافة إلى التعرف على تدابير المنتهجة للحد منه خلال فترة الدراسة و من ابرز هذه التدابير هي زيادة الكتلة النقدية و طبيعة الواردات الجزائرية و للحد من ارتفاع معدلات التضخم ثم تطبيق سياسة استهداف التضخم و اتخاذ مجلة تدابير الالزامية لضبط السوق و الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات ومن جهة اخرى تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى فعالية حفض فاتورة الاستيراد الذي ادى الى المعوزة تقليص العجز في الميزان التجاري لكن عنها ايضا ندرة في عدة مواد وسلع ضرورية في السوق بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي المحلي في تعويض النقص في هذه السلع

و في نفس السياق نشرت وزارة التجارة بيانا تدعوا فيه جميع المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال الاستيراد المواد الأولية و المنتجات و البضائع الموجهة للإعادة البيع على حالها لتقديم طلبات تسمح بالتحقق من عدم وجود السلع المستوردة في الاسواق المحلية و قد اشترطت الحصول على شهادة من الجكس قبل اجراء التوطين البنكي و اوضحت الوزارة في بيانها الموجهة للمستوردين بان المنصة الالكترونية المرفقة في الموقع الرسمي لوزارة التجارة حيث تسمح لهم بالتحقق من عدم توفر المواد و السلع و المنتجات التي يبرمج استردادها في السوق الوطنية و ذلك في يطاراستراتيجية الحكومة القاضية بحماية و دعم المنتج المحلي بالمختصر المفيد وكالة الجكس هي وكالة وطنية ذات طابع اداري و هي تعتبر في توسيع المبادلات التجارية و الاندماج الدولي كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة و المصدريين الجزائريين

خاتمة الفصل :

قدمنا في هذا الفصل بدراسة قياسية في الجزائر تتوصل الدراسة النظرية فيها لنتيجة قطعية حيث انها في الجانب التحليلي أن الوارداتوالتضخم عرف عدة تقلبات وهذا راجع للازمات الاقتصادية والسياسية حيث اجتهدنا قدر المستطاع الالتزام بالمنهجية القياس عموما بداية تجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من موقع البنك الدولي وكخلاصة اساسية يمكن قول ان معظم المتغيرات المستقلة لها أثر قوي اما فيما يخص العلاقات في الاجل الطويل فقد اوضحت أن الوارداتوالصادرات تؤثر على التضخم

الخاتمة العامة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو مواصلة معرفة أثر سياسة احلال الواردات على القدرة الشرائية للمواطن و في هذا الإطار حولنا تقديم بعض المفاهيم حول الواردات و سياسة احلالها التي تعتبر التصنيع لإحلال الواردات كالسلع و الصناعات المحلية محل السلع المستوردة البسيطة من السلع الاستهلاكية الغير المعمرة كالصناعات الغذائية و قدمنا ايضا عوامل نجاح هذه السياسة انطلاقا من الجانب الاداري وصولا الى الرقابة على الجودة الانتاج و التدرج في تطبيق هذه السياسة و ايضا تطرقنا لعيوب هذه السياسة و اهمها الاحتكار و ما يتبعه في ارتفاع قياسي للأسعار و بالتالي ينتج التضخم في الاسعار و من خلال استعراض خصائص تأثير تخفيض الواردات على القدرة الشرائية للمواطن اتضحت ان اهمية الواردات في التأثير على النمو الاقتصادي كبيرة جدا

ومن خلال النظريات الكلاسيكية والكينزية ونظريات النيوكلاسيكية والحديثة قامت لتغيير ان النمو الاقتصادي مرتبط بعامل تراكم راس المال من جهة ومن جهة اخرى زيادة الانتاجية،وان الواردات تقود نمو في الناتج الداخلي الخام من خلال توفره على السلع رأسماليةومواد خام ضرورية لعملية الانتاج وزيادة الناتج الداخلي الخام تؤدي الى زيادة الدخل للفرد والعكس صحيح

و كمدخل لنظرية التطبيقية استعرضنا بعض المفاهيم حول الاقتصاد القياسي و ما يمثله من اهمية في التحليلات الاقتصادية و في نفس السياق قمنا بتفسير ظاهرة الاستيراد و التضخم و بصياغة النماذج باستخدام تقنيات قياسية تمثلت في تقديم متغيرات النموذج و اختبرنا استقراريه السلاسل و انتقلنا ايضا لدراسة التكامل المشترك في ظل استقراريه السلاسل و في الدراسة التحليلية قمنا بتحليل تطور الواردات من (2022__1990) و التضخم خلال نفس الفترة بحيث الواردات شهدت تطورات ملحوظة في الفترة (2006__2015) و هذا راجع لفشل البرامج التنموية في تلك الفترة و كذلك شهدت معدلات التضخم تذبذبات حيث شهد ارتفاع في السنوات الاخيرة لعدة اسباب منها منها تكاليف الانتاج و الزيادة في الكتلة النقدية و ايضا التغيرات السياسة و الاقتصادية

ومن خلال هذه الدراسات اتضحت لنا الأهمية التي وتكتسبها الواردات على التضخم

و من خلال مما سبق تم التوصل الى مجموعة نتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع و منها ما هو (متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص أثر الواردات على التضخم خلال الفترة (1990__2021

وفي الاخيرلإبراز الافاق المكملة لموضوع الدراسة انتهت الدراسة باستخلاص النتائج الاتية:

_ سياسة احلال الواردات هي استراتيجية يمكن تحقيقها باتباع عدة جوانب منها الادارية و التنظيمية

_ ان الدخل الفردي يتأثر بمعدلات التضخم و بالتالي التأثير على الناتج الداخلي الخام

_ تحرير الواردات يؤدي الى توسيع القاعدة الانتاجية و تطويرها عن طريق توفير وسائل انتاج الضرورية كما انه يؤدي الى تحفيز الانتاج المحلي و ذلك بدفع المنتجين المحليين الى قبول التحدي الذي تمثله الانتاجات الاجنبية المنافسة لمنتجاتهم سوآءا في السوق المحلية او في الاسواق الخارجية و ذلك من خلال وضع جهاز انتاج قوي .

قائمة المراجع:

مراجع بالغة العربية

الكتب:

-الميداني محمد. دراسة قياسية في الجزائر خلال فترة 1970-2006

-القريشي مدحت اقتصاد صناعي الطبعة الثانية. دار وائل للنشر. عمان 2006

-الجهاز الاحصائي الفلسطيني .2014

-الصوراني غازي. واقع الصناعة والتجارة الغربية وقطاع غزة .2006

-بخاري عبلة. اقتصاديات الصناعية 2015.الرياض

-محمد ناجي. حسنخليفة. النموالاقتصادي. القاهرة 2001

-مكحول باسم. سياسةتحسين القدرةالاستيعابية في فلسطين

-هنطش إبراهيم. سبل زيادة حصة المنتجات الفلسطينية في الأسواق المحلية والخارجية 2012

-جمال الدين لعويسات العلاقات الاقتصادية والدولية. دارهومة للطباعةوالنشر. الجزائر .2000

-عادل احمد حسيش مجدي محمد شهاب. العلاقات الاقتصادية الدولية. دار الجامعية الجديدة. مصر 2005

-عبد المطلب عبد الوحيد. سياساتالاقتصادية. مكتبة زهراء الشرق القاهرة .2006

-غابس موراي .سياسة التجارية الأمم المتحدة .2007

-جميل محمد خالد. اساسيات الاقتصاد الدولي الأكاديميون للنشر والتوزيع. عمان 2014

المذكرات:

-المداني محمد. دراسة قياسية للواردات في الجزائر 2009

-المرزوق خالد. سياساتالتجارية. جامعة بغداد 2013.

-بالقلقة إبراهيم آليات التنويع وتنمية الصادرات.2009.جامعة احمد بلقايد تلمسان

-خليد علي. دالة الطلب على الواردات جامعة ادرار 2012

-عائشة خلوفي. تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية. جامعة سطيف 2012

-عودة سيف الدين. التسهيلاتالائتمانية من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي فلسطين 2006

-كروشة ايمان. محدد الطلب على الواردات.2009.جامعة مستغانم

-كبداني سيد احمد. إثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل.2013.تلمسان. الجزائر

-وليد عابي حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية جامعة سطيف 2019

-ولد عمري عبد الباسط .اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر جامعة احمد بوقرة بومرداس 2015